



جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية الحقوق والعلوم السياسية



تخصص: قانون عام

قسم: الحقوق

مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في القانون

دور الأحكام الجبائية في تلبية حاجيات الاقتصاد الوطني

تحت إشراف:

الدكتور: مراد ميهوبي

من إعداد الطلبة:

- هدى عيدود

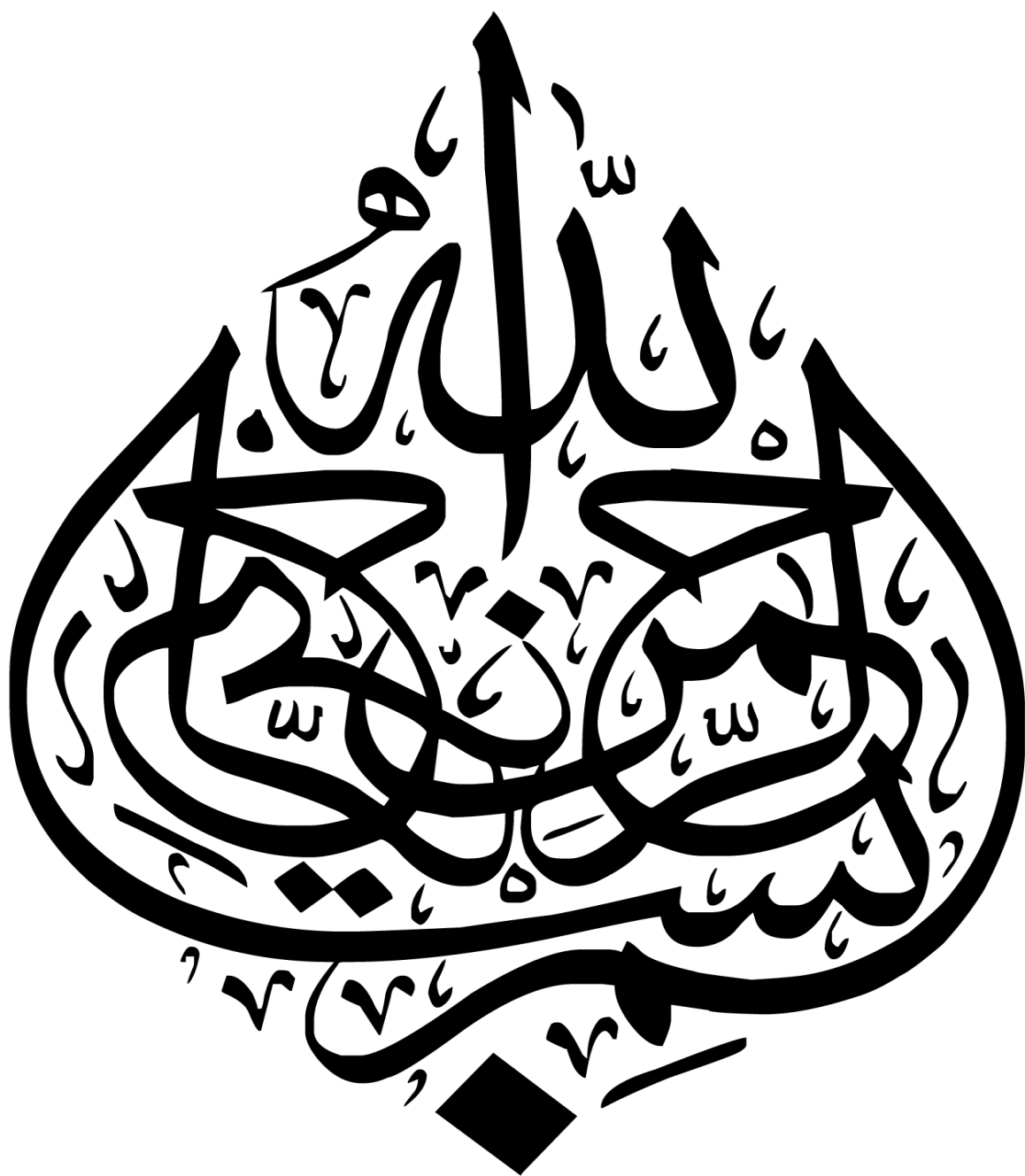
- أمينة شعشوع

تشكيل لجنة المناقشة:

الرقم	الأستاذ	الجامعة	الرتبة العلمية	الصفة
01	أ. د. أحمد فنيدس	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
02	أ. د. مراد ميهوبي	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	أستاذ التعليم العالي	مشرفا
03	د. سمراء لربص	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	أستاذة محاضرة - ب -	مناقشا

السنة الجامعية:

2025-2024



شكر:

قال الله تعالى:
﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾
[60: الرحمن]

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
وعلى من تبعه واقْتَفَى أثره بسنته، واهتدى بهديه إلى يوم الدين ...
بداية نشكر الله عز وجل جزيل الشكر على منه وكرمه وجزيل عطائه فله الحمد والشكر من قبل ومن
بعد، أما بعد:

بكل فخر وامتنان، نتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير إلى أستاذي المشرف

الدكتور: ميهوبي مراد

على ما قدمه لنا من توجيه ودعم علمي متواصل، وما بذله من جهد كريم طيلة فترة إعداد هذه
المذكّرة، فكان نعم المرشد والموجه.

كما نخص بالشكر الدكتور: أحمد فنيّس والدكتورة: مريم فلكاوي

نظير ما قدّمناه لنا من ملاحظات قيّمة وتوجيهات بناءة كان لها بالغ الأثر في إثراء هذا العمل.

ولا يفوتنا أن نتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى كافة أساتذة جامعة 8 ماي - 1945 كلية الحقوق
والعلوم السياسية - قالمة، الذين كان لهم الفضل في تكويننا العلمي والأكاديمي، وإلى جميع عمال
وموظفي الجامعة على ما بذلوه من جهد في تسهيل مهمتنا كطلبة.

جزاكم الله جميعاً خير الجزاء، وبارك في علمكم وجهودكم.

وآخر دعوانا أن اللهم علّمنّا ما ينفعنا، وانفعنا بما علمتنا، وارزقنا السداد في القول والعمل

وجنبنا الخطأ أو الخلل إنك يا مولانا على ما تشاء قدير وبالإجابة

جدير نعم المولى ونعم النصير وصلى الله على البشير النذير، السراج المنير

سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

إهداء:

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، اللهم بارك لي في عملي ونجاحي وارزقني التوفيق والسداد، اللهم اجعل هذا النجاح خالصاً لوجهك الكريم.

أهدى لنفسي

هذا الإنجاز، ثمرة صبر واجتهاد وإرادة قوية، إلى نفسي التي لم تمل أو تكل.
إلى من كانت دعواتها زادي، وحبّها نوري يا من علمتني أن الحنان ليس ضعفا بل مصدر قوة يانبع الحنان ويأسر النجاح لكي مني كل الامتتان وكل الفخر ولك أقدم هذه المذكرة عربونا بسيطا لحب لا يقاس وفضل لا يرد دمت لي حياة لا تتضب، ورضى لا يغيب

أمي زينب

إلى الرجل الذي زرع في دربي معاني الصمود والإرادة، لك الفضل بعد الله في كل ما وصلت إليه، لأبي من سكن اسمه أول نبضة في قلبي، إلى من كان حضوره أمانا، وصمته حكمة، وتعبه قصة كفاح لا تنتهي، دمت لي سنداً لا يميل، وفخر لا يبهت ورضاك عني هو كل النجاح

والدي العزيز جبار

إلى الذي كان دائماً إلى جانبي، لا يكل ولا يملّ من تشجيعي، يؤمن بي حين أخاف ويدفعني للأمام حين أتردد، كنت لي الداعم الحقيقي، والمحفز الأول، والسبب في أنني أكملت الطريق رغم التعب، شكراً لوجودك الثابت في كل خطواتي، وشكراً لإصرارك الدائم على أن أكون في المكان الذي أستحقه.

إلى إخوتي الأحبة : صابر، ماهر ، رستم ، سلسبيل

رفاق الدرب ، ونبض القلب ، وسند الروح...
إليكم يامن كنتم دوما العون في ضعفي ، والفرح في لحظات انتصاري

زوجي الغالي هشام

إلى زهرة عمري ونبض قلبي، الذي أشرقت رוחي بنوره، والذي يكبر أمامي ليعلمني أن الأمل لا يُولد إلا من الحب الصادق، لأجلك كتبت، ولأجلك سهرت، ولأجلك سأحلم أكثر.

صغيري الحبيب كنان

لكم جميعاً، أهدى هذا العمل... فهو ثمرة قلوبكم، وامتداد محبتكم، ونتاج تضحياتكم.
إلى : أم زوجي صاحبة القلب الكبير وأب زوجي الحنون الرجل الطيب وإلى وكل إخوته الأعزاء

هدى عيدود

إهداء:

إلهي، لا يطيب الليل إلا بذكرك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك، لك جل جلالك الحمد حتى تبلغ الرسالة وتؤدي الأمانة، وتُضيء الأمة، وتُرفع الرحمة.

إلى نبي الرحمة، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه أجمعين.
إلى من كانت نبع الحنان، وحضن الطمأنينة، التي لم تبخل عليّ بدعائها ولا بحبها، ورافقتني دوماً بصبرها وابتسامتها، أهديك هذه الثمرة التي نضجت بفضل الله ثم بدعواتك، فشكراً لك من القلب، ودعائي لك أن يرزقك الله سعادة لا تتطفئ

إلى أمي الغالية

وإلى قدوتي وسندي، إلى من أفخر به كل الفخر، الذي لم يبخل يوماً بعطائه، وغرس في قلبي حب العلم والالتزام، إلى من علمني أن الطموح لا يتحقق بالتمني، وإنما بالصبر والسعي، شكراً لك على دعمك المتواصل، ووجودك الثابت في حياتي، أسأل الله أن يطيل في عمرك ويديمك عزاً وفخراً

والدي العزيز

وإلى إخوتي الأعزاء: آلاء البتول، شيماء، وأمجد، أنتم الدفاء الذي سكن قلبي، والضحكة التي خفت عني مشقة الطريق، شكراً لوقوفكم إلى جانبي، ولكل كلمة طيبة، وكل لحظة جميلة كنتم فيها إلى

جواري

وإلى أساتذتي الكرام، شكراً لعلمكم وتوجيهاتكم ودعمكم المتواصل، فقد كنتم جزءاً لا يُنسى من هذه الرحلة الأكاديمية. وإلى كليتي، التي احتضنت مشواري العلمي، كل التقدير لهذا الصرح التعليمي الذي كان منارة لطموحي.

أمنية شعشوع

قائمة المختصرات:

ANADE	الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
CNAC	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة
ANGEM	الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر
TLS	الرسم المحلي للتضامن
TAP	الرسم على النشاط المهني
IRG	الضريبة على الدخل الاجمالي
IBS	الضريبة على أرباح الشركات
TVA	الرسم على القيمة المضافة
IFU	الضريبة الجزافية الوحيدة
TCA	الرسوم على رقم الأعمال
TF	الرسم العقاري

مقدمة

مقدمة:

تُعدُّ الجباية من أهم الأدوات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق التنمية وتلبية حاجات الاقتصاد الوطني، من خلال تطبيق الأحكام الجبائية التي تنظم كيفية فرض الضرائب والرسوم وتحصيلها من الأفراد والمؤسسات. وهذا ما يتطلب الاعتماد على تطبيق سياسة جبائية تربطها علاقة تكامل بالنظام الجبائي، حيث تؤثر كل منهما في الأخرى.

فالنظام الجبائي هو الإطار القانوني والمؤسسي والتنظيمي الذي من خلاله يمكن تطبيق السياسة الجبائية، مثلاً عندما تعتمد الدولة توجهاً معيناً تقوم بتعديل قوانين النظام الجبائي، ولهذا شهد النظام الجبائي الجزائري عدة إصلاحات لتحسين المنظومة الجبائية، والسعي إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على الجباية البترولية، ودعم الجباية العادية، وتبسيط الإجراءات الجبائية.

كما أن المشرع الجزائري أقر مجموعة من القوانين التي تتعلق بالحوافز الجبائية، وهي مجموعة من التسهيلات والإعفاءات التي تقدمها الدولة للمستثمرين والقطاعات الاقتصادية بهدف تشجيع النمو الاقتصادي. فهذه الحوافز الجبائية تحمل في طياتها 852 آثاراً إيجابية على التنمية الاقتصادية، إلا أنها قد تصاحبها بعض الآثار السلبية.

لذا من الضروري دراسة هذه الآثار بشكل متوازن لفهم مدى فعالية الحوافز الجبائية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية في الجزائر.

من خلال ما سبق، يمكن صياغة التساؤل على النحو التالي: هل الأحكام الجبائية كفيلة بترقية الاقتصاد الوطني ؟

وتكمن أهمية هذه الدراسة في توضيح الدور الحيوي للأحكام الجبائية في تحفيز النشاط الاقتصادي، وتنمية الموارد المالية للدولة ، بما يعزز قدرته على تلبية حاجات الاقتصاد الوطني .

إلا أن إن الهدف من تناولنا هذا البحث هو أن هذه الدراسة تسعى إلى توضيح كيفية مساهمة الأحكام الجبائية في دعم متطلبات الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال التركيز على الحوافز الجبائية باعتبارها وسيلة فعالة لدعم الاستثمار وتحريك عجلة التنمية. كما تهدف إلى بيان آثار هذه الحوافز

على تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير موارد مالية مستدامة، مع تقديم رؤية حول سبل تحسين استغلالها لخدمة الأهداف الاقتصادية للدولة.

أما عن أسباب اختيارنا لهذا الموضوع فقد كانت هناك أسباب ذاتية وأخرى موضوعية: فمن الأسباب الذاتية نذكر مايلي :

- الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع.
- الرغبة في الربط بين الجوانب القانونية والاقتصادية.
- أما الأسباب الموضوعية:
- إبراز أهمية الأحكام الجبائية في دعم الاقتصاد الوطني.
- إبراز الآثار المترتبة عن الحوافز الجبائية في التشريع الجزائري.

وإجابة على الإشكالية المطروحة، تم اتباع المنهج الوصفي لما يتيح من إمكانية وصف دقيق لمختلف عناصر موضوع الدراسة.

إلا أنه وفي طريقنا في البحث عن هذا الموضوع واجهتنا بعض الصعوبات نذكر منها:

- قلة المراجع المتعلقة بآثار الحوافز الجبائية.
- تعقيد المفاهيم الجبائية والمفاهيم الاقتصادية.
- الموضوع واسع ومتشعب ومرتبط بالعديد من المواضيع.
- كما اعتمدنا في دراسة هذا الموضوع عن دراسات سابقة نذكرها فيما يلي :
- بن سونة، أثر الحوافز الجبائية على إنتاجية المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، -2023: حاولت هذه الدراسة فهم العوامل المؤثرة في إنتاجية المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، حيث سعت الجزائر إلى إصلاح سياستها الضريبية عبر حوافز جبائية لتشجيع الاستثمار وتحفيز المؤسسات، كما أظهرت نتائج هذه الدراسة أن الحوافز الجبائية ساهمت فعليًا في توجيه الاستثمار وزيادة إنتاجية المؤسسات، بما يتماشى مع النظرية الاقتصادية، وكان الهدف من الدراسة: قياس أثر الحوافز

الجبائية على إنتاجية المؤسسات الاقتصادية في الجزائر وتحديد مدى فعاليتها كأداة لدعم النمو والاستثمار.

■ حنان شلغوم، أثر الإصلاحات الضريبية في الجزائر وانعكاساته على المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة الشركة الجزائرية للمياه منطقة قسنطينة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، قسنطينة، 2011/2012، تناولت الدراسة النظام الضريبي القديم والإصلاحات، دور المؤسسة الاقتصادية وتسييرها الجبائي، إضافة إلى تحليل الضرائب المفروضة على المؤسسات، مع دراسة تطبيقية في شركة الجزائرية للمياه بقسنطينة. وأظهرت النتائج: أن التسيير الجبائي السليم ضروري لرفع مردودية المؤسسات، لكن رغم الإصلاحات، لا يزال النظام الضريبي يعاني من نقائص تحدّ من فعاليته وتستوجب مراجعة مستقبلية، وكان الهدف من الدراسة: تحليل أثر الإصلاحات الضريبية على أداء المؤسسات الجزائرية وتبيان أهمية التسيير الجبائي في تحسين مردوديتها.

■ محمود جمام، النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص، علوم اقتصادية، أم البواقي، 2009/2010، تطرقت هذه الدراسة إلى معرفة مساهمة النظام الضريبي في تمويل التنمية الاقتصادية وتوجيه الاستثمارات، و تقييم فعالية 8* النظام الضريبي في دعم التنمية الاقتصادية وتحقيق التوازن المالي في الجزائر.

ومن هنا قد قمنا بتقسيم موضوع الدراسة إلى فصلين: الفصل الأول: بعنوان " النظام الجبائي الجزائري كآلية لتوجيه الاقتصاد الوطني"، والذي بدوره قسمناه إلى مبحثين: المبحث الأول: ماهية النظام الجبائي والمبحث الثاني: ماهية السياسة الجبائية.

أما الفصل الثاني: فكان تحت عنوان انعكاسات النظام الجبائي الجزائري على الاقتصاد الوطني ويشمل: المبحث الأول: الحوافز الجبائية المكرسة في التشريع الجبائي الجزائريو المبحث الثاني: آثار الحوافز الجبائية .



الفصل الأول:

النظام الجبائي كآلية لتوجيه الاقتصاد الوطني

الفصل الأول: النظام الجبائي كآلية لتوجيه الاقتصاد الوطني:

يعتبر نظام الجبائي في الجزائر من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في توفير المواد المالية اللازمة لتمويل ميزانياتها وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد شهد النظام على مر السنوات عدة اصلاحات تهدف الى تحديث الإطار القانوني بما يتماشى مع تطورات الاقتصادية، ويتداخل النظام الجبائي بشكل وثيق مع النظام السياسي الجزائري الذي يشكل الإطار القانوني والمؤسسات لصنع السياسات العامة بما في ذلك في السياسة الجبائية، حيث يلعب النظام السياسي دورا رئيسيا في توجيه هذه السياسات وتنفيذ الاصلاحات بما يضمن توازن بين متطلبات الدولة وحقوق المكلفين ويساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة.

المبحث الأول: ماهية النظام الجبائي:

يُعد النظام الجبائي من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول الحديثة في تسيير شؤونها وتحقيق أهدافها التنموية، فهو يشكل الأداة الرئيسية التي تعتمد عليها السلطة العمومية في تعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل الإنفاق العام، إذ يتكوّن من مجموعة من القوانين والتنظيمات التي تضبط فرض وتحصيل الضرائب والرسوم، لكن أهمية النظام الجبائي لا تقتصر على جانبه المالي فحسب، بل تتعداه لتشمل أبعادًا اقتصادية واجتماعية وتنظيمية، حيث يُستخدم كوسيلة لتوجيه النشاط الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحفيز الاستثمار، وضبط السوق.

وقد عرف هذا النظام تطورات هامة منذ الاستقلال، غير أن التحوّلات الاقتصادية التي شهدتها البلاد، خاصة مع بداية التسعينيات، فرضت ضرورة إدخال إصلاحات جبائية عميقة تهدف إلى تحسين فعالية الجباية وتوسيع الوعاء الضريبي، وتأتي هذه الجهود في إطار سعي الدولة إلى جعل الجباية أداة فعالة لتحقيق التوازن المالي وتحفيز الاستثمار، بما يخدم متطلبات التنمية الوطنية.

إن فهم النظام الجبائي في بعده الشامل يتطلب دراسة أركانه، أسسه، وإصلاحاته ومن هنا سنحاول التطرق في هذا المبحث إلى: مفهوم النظام الجبائي (كمطلب أول) وكذا إصلاح النظام الجبائي الجزائري في (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم النظام الجبائي:

يمثل النظام الجبائي في الجزائر آلية قانونية تهدف إلى جمع الموارد المالية من مختلف الفاعلين الاقتصاديين، من خلال فرض مجموعة من الضرائب، ويُعتبر هذا النظام أداة أساسية لتمويل النفقات العمومية وضمان توازن الميزانية، إلى جانب مساهمته في تنظيم النشاط الاقتصادي داخل البلاد، ومنه سوف نتطرق في هذا المطلب إلى توضيح مفهوم النظام الجبائي من خلال تقديم العديد من التعريفات وكذا تبيان أسس وأركان النظام الجبائي.

الفرع الأول: مفاهيم عامة:

يُعد التأسيس المفاهيمي خطوة ضرورية لإرساء فهم دقيق للإطار النظري للنظام الجبائي، إذ يهدف هذا الفرع إلى تحديد مفهوم النظام الجبائي في معناه الضيق والواسع، ثم بيان طبيعة الضريبة كأداة مالية أساسية، مع إبراز الفروق القانونية والوظيفية التي تميزها عن الرسم، وذلك ضماناً لوضوح الرؤية العلمية وإحكام البناء النظري للدراسة⁽¹⁾.

أولاً: تعريف النظام الضريبي:

تعددت تعريفات النظام الضريبي في معظم الكتب، وبصفة عامة يمكن أن يعرف النظام الضريبي وفقاً للاتي:

هو مجموعة محددة ومختارة من الصور الفنية للضريبة مع خصائص البيئة التي تعمل في نطاقها، وتتمثل في مجموعها برامج ضريبية متكاملة تعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية المصدرة وما يصاحبها من لوائح تنفيذية، مذكرة، ومذكرات تفسيرية، تسعى إلى تحقيق أهداف محددة تمثل أهداف السياسة الضريبية بصفة عامة وأهداف النظام الضريبي بصفة خاصة⁽¹⁾.

ويعتبر النظام الضريبي الإطار الذي ينظم مجموعة الضرائب المتكاملة والمتناسقة ويتم تحديدها إسناداً إلى أسس اقتصادية ومالية وفنية في ضوء اعتبارات سياسية اقتصادية اجتماعية وإدارية⁽²⁾.

(1) سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارنة، الدار الجامعية للنشر والطبع والتوزيع، الإسكندرية، 2000، ص 05.

(2) صلاح زين الدين، الإصلاح الضريبي، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، 2000، ص 46.

الفصل الأول: النظام الجبائي كآلية لتوجيه الاقتصاد الوطني .

أ- النظام الضريبي وفقا للمفهوم الواسع:

يعرف على النحو التالي هو مجموعة العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تراكمها إلى كيان ضريبي معين ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة الحية للنظام والتي تختلف ملامحه بالضرورة في مجتمع متقدم اقتصاديا عن صورته في مجتمع مختلف. (1)

ب-النظام الضريبي بالمفهوم الضيق:

يعرف النظام الضريبي بمفهومه الضيق على النحو التالي هو مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحله المتتالية من التشريع إلى الربط إلى التحصيل. (2)

ثانيا: تعريف الضريبة:

يمكن تعريفها مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم عن طريق السلطة وذلك بتحويل الأموال المحصلة وبشكل النهائي ودون مقابل محدد نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية. (3)

ثالثا: التمييز بين الضريبة والرسم:

والرسم هو اقتطاع نقدي يدفعه الفرد إلى الدولة أو غيرها مقابل انتفاعه بخدمة معينة يديها له، يترتب عليها نفع خاص.

- يتشابه الرسم مع الضريبة في أن كليهما مبلغ نقدي يفرض ويجبى جبرا، وأن حصيلة كل منهما تستخدم في تغطية النفقات العامة.
- يختلف الرسم عن الضريبة في أن الرسم يدفع نظير خدمة معينة لدافعه، بينما تعتبر الضرائب مساهمة إجبارية في النفقات العامة دون مقابل معين يعود لدافعها.

(1) سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص 05.

(2) المراسي السيد حجازي، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، د س ن، ص 06.

(3) محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة، الجزائر، ط 05، 2013، ص 13.

الفصل الأول: النظام الجبائي كآلية لتوجيه الاقتصاد الوطني .

- حصيلة الرسم أقل من نفقات أداء الخدمة، بينما الضريبة تحدد وفق المقدرة المالية للمكلف (1) من خلال التعريف السابقة نجد أن النظام الضريبي يجب أن يكون انعكاسا للنظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائد في المجتمع.
- وكما أن النظم الضريبية الحديثة لا تعتمد على نوع من أنواع الضرائب بل تختار مزيجا متكاملًا من أنواع الضرائب وتحاول أن تعدله ليكون أكثر ملائمة في تحقيق أهداف المجتمع فعلى الدولة أن تحاول خلق نوع من الانسجام بين سياساتها الضريبية ومختلف أنواع سياستها الاقتصادية والضريبة، تعتبر متغير اقتصادي تستعملها الدولة كأداة للضبط الاقتصادي وتحقيق أهداف النظام الاقتصادي. (2)

الفرع الثاني: أسس النظام الجبائي:

النظام الجبائي عملية متكاملة تستند إلى جملة من الأسس التي تضمن فعاليتها واستدامته، ومن أبرز هذه الأسس السياسة الجبائية التي تحدد التوجهات العامة، والتشريع الجبائي الذي يرسم الإطار القانوني، إلى جانب الإدارة الجبائية التي تسهر على حسن التطبيق والتنفيذ، مما يحقق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والعدالة الجبائية.

(1) حميد بوزيدة، جباية المؤسسات دراسة تحليلية في النظرية العامة للضريبة الرسم على القيمة المضافة: دراسة نظرية وتطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 3، دس، ص 17.

(2) واكواك عبد السلام، فعالية النظام الضريبي في الجزائر-دراسة حالة بقباضة قمار ولاية الوادي-، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، 2011 / 2012، ص 04.

الفصل الأول: النظام الجبائي كآلية لتوجيه الاقتصاد الوطني .

أولاً: السياسة الجبائية:

تعد السياسة الضريبية والتي هي من أهم أجزاء السياسة المالية، مجموعة إجراءات تتخذها السلطة العامة لإدارة شؤون المجتمع في ظروف وأوضاع اقتصادية ومالية، وذلك من خلال القوانين والأنظمة المالية. (1)

ثانياً: التشريع الجبائي:

هو عبارة عن صياغة لمبادئ وقواعد السياسة الضريبية في شكل قوانين وهذا من أجل تحقيق أهدافها ويجب أن تتم صياغة التشريع الضريبي بشكل جيد لسد منافذ التهرب أمام المكلف كما يجب أن تكون القوانين الضريبية مرنة حتى تتكيف والظروف الاقتصادية للدولة. (2)

ثالثاً: الإدارة الجبائية:

تعتبر الإدارة الضريبية أداة تنفيذ النظام الضريبي فهي ذلك الجهاز الفني والإداري المسؤول عن تنفيذ التشريع الضريبي وذلك من خلال فرض الضرائب وجبايتها (3) والإدارة الضريبية تختص بتنفيذ القوانين الضريبية والتحقق من سلامة تطبيقها حماية لحقوق الدولة من جهة وحقوق الممولين من جهة أخرى واقتراح التعديلات والتشريعات الضريبية التي ترمي بالنظام الضريبي إلى درجات من الإتقان والكمال وتساعد المجتمع على تحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. (4)

(1) بوشوكة نور الهدى، حاجي حميدة، السياسة الضريبية ودورها في تفعيل النمو الاقتصادي -دراسة حالة مؤسسة الرستم طاكسي-، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة ابن خلدون تيارت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية، 2015/2014، ص 27.

(2) لولبية فوزي، فلسفة النظام الضريبي وهيكله في الجزائر، مجلة مفاهيم الدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة، جامعة زيان عاشور، الجلفة، عدد 05، 2019، ص 173.

(3) واكوك عبد السلام، مرجع سابق، ص5.

(4) عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية تقييمية -، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 139.

الفصل الأول: النظام الجبائي كآلية لتوجيه الاقتصاد الوطني .

الفرع الثالث: اركان النظام الجبائي:

يُعدّ تحديد الأركان الأساسية للنظام الجبائي خطوة محورية لفهم أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، إذ يقوم هذا النظام على عناصر جوهرية تجمع بين الهدف المرجو تحقيقه والوسيلة المعتمدة للوصول إليه، في إطار يضمن التوازن بين متطلبات الدولة وحقوق المكلفين. وفقا للمفهوم الواسع للنظام الضريبي فإن هذا الأخير يركز على ركنين أساسيين هما الهدف والوسيلة:

أولا -الهدف:

يسعى أي نظام ضريبي إلى تحقيق أهداف محددة تتماشى مع السياسة الاقتصادية التي تحددها الدولة مما يجعل هذه الأهداف تختلف من دولة إلى أخرى ففي الدولة المتقدمة يعتبر النظام الضريبي أحد المصادر الأساسية للتمويل ووسيلة فعالة لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتوجيه النشاط الاقتصادي، يتجلى هذا التدخل من خلال التمييز في المعاملة الضريبية بين النشاطات الاقتصادية المختلفة لتشجيع بعضها دون الأخرى أو من خلال إعادة توزيع الدخل عبر استقطاع جزء من المداخل والثروات العالية وإعادة توزيعها عن طريق الخدمات العامة أو منح إعانات عائلية لأصحاب المداخل المنخفضة أما الدول النامية فإن النظام الضريبي يهدف بشكل رئيسي إلى تشجيع الادخار والاستثمار عبر فرض ضرائب تحد من الإنفاق الاستهلاكي الرائد وتعمل على تعبئة الموارد الاقتصادية وتوجيهها نحو التنمية، حيث تعتبر الضريبة في هذه الدول إحدى أدوات الادخار الإجباري لتمويل مشروعات التنمية. (1)

ثانيا-الوسيلة:

بمعنى إذ يجب لكل نظام ضريبي تحديد، الوسائل أو الأدوات اللازمة للوصول إلى الأهداف المسطرة سابقا، تتكون هذي الوسائل على عنصرين أساسيين هما العنصر الفني والعنصر التنظيمي. (2)

(1) ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2016، ص20.

(2) مفتاح فاطمة، النظم الضريبية الدولية، مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى ماستر، جامعة ابن خلدون تيارت، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2020/2019، ص 09.

الفصل الأول: النظام الجبائي كآلية لتوجيه الاقتصاد الوطني .

أ- العنصر الفني (التنظيم الفني للضريبة):

تختار الدولة العديد من الوسائل الفنية التي تسمح لها بزيادة الحصيلة الضريبية وذلك عن طريق توسيع الوعاء الضريبي ليشمل عدد أكبر من الممولين بضريبة وتحقيق العدالة في فرضها بما يتناسب والمقدرة التكليفية لكل ممول من خلال اعتماد نظام الضرائب التصاعدية التي تعتبر أكثر عدالة مقارنة بنظيرتها من الضرائب النسبية ويتجسد العنصر الفني في صياغة الأصول العلمية للضرائب في إطار القانون الضريبي الذي يركز على سيادة الدولة في فرض الضرائب عن طريق التشريع الضريبي ومساهمة ممثلي الشعب في تقريرها من خلال البرلمان.⁽¹⁾

ب-العنصر التنظيمي للنظام الجبائي:

يكتسي العنصر التنظيمي للنظام الضريبي بالغ الأهمية حيث توجد الضريبة ضمن مزيج ضريبي متشعب مما يقتضي وجود تنظيم إداري يتكفل بمهمة الإقرار والربط والتحصيل، ويزداد حجم هذا التنظيم كلما تعقد الكيان الضريبي ولاستمرار وجود النظام الضريبي يجب توفر علاقة تكاملية بين مختلف الضرائب التي تكونه.⁽²⁾

المطلب الثاني: إصلاح النظام الجبائي الجزائري:

شهد النظام الجبائي الجزائري سلسلة من الإصلاحات المتتالية، عكست سعي الدولة إلى بناء منظومة ضريبية تتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فمنذ الاستقلال، كان من الضروري تجاوز الإرث الجبائي الاستعماري، مما تطلب إعادة هيكلة شاملة للمنظومة الضريبية، وقد تميزت هذه الإصلاحات بتطور تدريجي هدف إلى تحقيق العدالة الجبائية، توسيع القاعدة الضريبية، وتحسين فعالية التحصيل، مع مراعاة التغيرات التي عرفها الاقتصاد الوطني، سواء في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق أو في ظل الأزمات المالية المتعاقبة، ومن هنا سناحاول في هذا المطلب إلى تبيان: تطور إصلاح النظام الجبائي الجزائري في الفترة ما قبل 1991 وما بعدها في (الفرع الأول)، تطور إصلاح النظام الجبائي الجزائري بعد 1991 في (الفرع الثاني) .

(1) ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص20.

(2) أحمد وشان، متطلبات تكيف النظام الضريبي الجزائري في ظل تحديات التجارة الإلكترونية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، قسم العلوم الاقتصادية، شعبة العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2016/ 2017، ص33.

الفصل الأول: النظام الجبائي كآلية لتوجيه الاقتصاد الوطني .

الفرع الأول: إصلاح النظام الجبائي الجزائري قبل وبعد 1991:

يُعد إصلاح النظام الجبائي من بين المسائل الجوهرية التي حظيت باهتمام الدولة الجزائرية بهدف تحقيق فعالية أكبر للجباية ومواكبة التطورات الاقتصادية. وقد مر هذا الإصلاح بمرحلتين أساسيتين، تميّزت الأولى بمعالم الإصلاح الجبائي قبل سنة 1991، بينما جاءت المرحلة الثانية بعد سنة 1991 لتجسّد توجهاً جديداً يستجيب لمتطلبات الانفتاح الاقتصادي وتحديث الإدارة الجبائية. وعليه، سيتم التطرق في هذا الفرع إلى بنية الإصلاح الجبائي في الجزائر قبل وبعد سنة 1991، ثم إبراز ملامحه بعد هذه المرحلة.

أولاً: بنية الإصلاح الجبائي الجزائري قبل 1991:

بعد الاستقلال واصلت السلطات الجزائرية العمل بالتشريعات الفرنسية التي كان معمولاً بها وقت الاحتلال ولم يتم تغيير منها إلا ما كان منافياً للسيادة الوطنية، والنظام الضريبي الجزائري بعد الاستقلال لم يعرف تغييرات جذرية إلا في سنة 1975 أين تم وضع تشريع ضريبي جزائري بموجب الأمر 85-75 المؤرخ في 30-12-1975 الذي وضع نظام ضريبي يتسق ومقتضيات الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للجزائر المستقلة.

إذ أنه كان منظم في القوانين الضريبية التالية: قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، قانون الرسم على رقم الأعمال، قانون الضرائب غير المباشرة، قانون التسجيل، قانون الطابع.⁽¹⁾

كانت السياسة الجبائية في الجزائر قبل الإصلاح 1991 غير فعالة، نظراً لعدم اهتمام السلطات بالجباية العادية واعتمادهم التام على الجباية البترولية .

(1) عزيزي إسماعيل، دور النظام الضريبي في معالجة الاختلالات الاقتصادية مع -دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري خلال الفترة (2000-2007) -، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص التحليل الاقتصادي، ص 2008/2009، ص 76.

الفصل الأول: النظام الجبائي كآلية لتوجيه الاقتصاد الوطني .

حيث كانت السلطات من خلال هذه الأخيرة تغطي غالبية نفقاتها العامة حتى عصفت أزمة 1986 بالجزائر والتي وضعت الجزائر في ظروف اقتصادية صعبة وحرجة وهو ما استوجب إعادة النظر كلياً في السياسة الجبائية والنظام الجبائي. (1)

وبعدها قامت الجزائر بإنشاء لجنة وطنية للإصلاح الضريبي التي قدمت سنة 1989 تقريراً مفصلاً حول الإصلاح الضريبي في الجزائر الذي دخل حيز التنفيذ سنة 1992.

ويهدف هذا الإصلاح إلى تحقيق غاية رئيسية تكمن في إنعاش الاقتصاد الوطني ولاسيما تطور المؤسسة ، ومن أجل ذلك سطرت بعض الأهداف التي نلخصها فيما يأتي:

- تجنيد إيرادات مالية كافية لتمويل وظائف الدولة.

- التوزيع الفعال للموارد.

- عدالة النظام الضريبي.

- بساطة النظام الضريبي وانسجامه مع الدول الأخرى (2)

ويمكن تلخيص أهم هذه التعديلات كما يلي:

▪ في سنة 1965:

تم إدخال مبدأ الاقتطاع من المصدر، بالنسبة للضرائب على الأجور مع العلم أنه وقبل سنة 1965، الضرائب على الأجور والضرائب على الدخل بصفة عامة خاضعة لنظام التصريحات في آخر السنة.

(1) تاعبد الله وفاء، د. عبد القادر حفاي، واقع السياسة الجبائية في الجزائر بعد إصلاحات 1991 في ظل حتمية تحقيق هدف الإحلال الجبائي، جامعة تليجي عمار الأغواط، الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، مجلد 08، عدد 01، 2021، ص 550.

(2) ناصر مراد، تقييم فعالية الإصلاح الضريبي في الجزائر، جامعة البليدة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، مجلة العلوم والاقتصاد والتسيير والتجارة، د ع، دس، ص 187-198.

▪ في سنة 1969:

تم التخلي عن النظام الموقوف فيما يخص الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج واستبداله بنظام الدفع أو التسديد المجرأ، حيث يتم دفع الرسم عند كل مرحلة يتم فيها تحويل الملكية ويبقى هذا النظام ساري المفعول إلى غاية 31 مارس 1992.

▪ وفي مطلع سنة 1969:

ظهرت أول لجنة وزارية مكلفة بالتشريع الجبائي هي الضريبة الجزافية، والمطبقة على قطاع التسيير الذاتي ثم توسيع وعائها للقطاع الخاص، مع قانون المالية 1972، كما تم إلغاء الرسوم العقارية لتخفيف العبء الضريبي على الفلاحين، وأهم مميزات هذه الفترة، هي أن النظام الجبائي الجزائري نظام موروث عن النظام الفرنسي في هيكله الجبائي وتقسيماته الضريبية، والفرق الوحيد هو في معدلات الضرائب المرتفعة في الجزائر نظرا للحاجة القصوى للتمويل.

▪ وفي مطلع سنة 1970:

تم التخلي عن طريقة الاهتلاك التنازلي مع العلم أنه من سنة 1970 إلى سنة 1989 الطريقة الوحيدة للاهتلاك المعمول بها هي طريقة القسط الثابت، ويمكن أن تعتبر هذه الفترة، هي فترة استمرار نفس الآليات الجبائية الموروثة عن الإدارة الفرنسية، رغم سقوط كل الأحكام الفرنسية وهذا راجع للوضعية الاجتماعية والإدارية الصعبة، وعدم وجود كفاءات فنية متخصصة في المجال الجبائي.⁽¹⁾

ثانيا: بنية الإصلاح الجبائي بعد 1991:

مع انطلاق الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، تم تشكيل لجنة لإصلاح النظام الجبائي سنة 1987، وضمت خبراء ونقابيين ومديرين ماليين. وأسفرت أعمالها عن نظام جبائي جديد دخل حيز التنفيذ في أبريل 1992، وكان يهدف إلى بناء اقتصاد وطني مستقل ومتكامل كما نص عليه الميثاق الوطني.

(1) بلال حميد، السياسة الضريبية في الجزائر، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، تخصص القانون العام للأعمال، 2015/2014، ص 13-

الفصل الأول: النظام الجبائي كآلية لتوجيه الاقتصاد الوطني .

وقد سعت الإصلاحات الجبائية إلى تحقيق عدة أهداف، من بينها:

- توسيع وتحديث النظام الجبائي لتحقيق العدالة والتوازن.
- تعزيز اقتصاد الضريبة والمنافسة محلياً ودولياً.
- تقليص العبء الجبائي على العمل.
- دعم التنمية المستدامة والاستقلال الاقتصادي.
- تبسيط النظام الجبائي وملاءمته مع متطلبات التنمية.
- تنظيم الجباية غير المباشرة لحماية القدرة الشرائية.

ولتحقيق هذه الأهداف، تم اعتماد عدة وسائل أبرزها:

- تقليص التخفيضات الجبائية واستبدال نظام الاقتطاع بالإعفاء.
- إدخال نظام خاص بالمهن الحرة وتخفيضات على الأصول.
- تطبيق الاقتطاع الجزافي، واستحداث الملف الجبائي الموحد.
- إدراج الرسم على القيمة المضافة بدلاً من رسوم رقم الأعمال.
- اعتماد نظام التقدير الجزافي لمدة ثلاث سنوات، ثم تقليصه لسنتين في قانون مالية 1999.
- تكثيف جهود مكافحة الغش الجبائي. (1)

(1) رضا خلاصي، تحليل ظاهرة الغش الجبائي، دراسة حالة الجزائر في الفترة 1991-2002، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التسيير، 2007/2008، ص 53-54.

الفصل الأول: النظام الجبائي كآلية لتوجيه الاقتصاد الوطني .

الفرع الثاني: دواعي الإصلاح الجبائي:

تعود أسباب الإصلاح الضريبي إلى النقائص الموجودة في النظام الضريبي القديم الذي كان لا يساير المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية ويمكن أن نوضح هذه الأسباب في النقاط التالية:

أولاً: تعقيد وعدم استقرار النظام الجبائي:

إن تعقد النظام الضريبي وعدم ثباته الناجم عن كثرة الضرائب والرسوم، إضافة إلى تعدد معدلاتها واختلاف مواعيد تحصيلها. كل هذه العوامل جعلت النظام الضريبي صعب التطبيق والتحكم فيه، مما صعب مهمة إدارة الضرائب والمؤسسة معاً، كما أنه شكل صعوبة في تسيير جباية المؤسسة وكذا مهمة موظفي إدارة الضرائب، والجدول التالي يبين معدلات الضرائب التي كانت مفروضة قبل الإصلاح الضريبي لسنة 1992.⁽¹⁾

ثانياً: ضعف الجهاز الإداري:

إن ضعف الإدارة الضريبية يرجع إلى نقص الوسائل المادية اللازمة لممارسة عملها وغياب الكادر البشري المؤهل لذلك وانتشار بعض السلوكيات والتصرفات البيروقراطية والمحاباة في تطبيق القوانين الضريبية وهو ما يؤثر سلباً على عمل الإدارة الضريبية وكفاءتها.

ثالثاً: معدل العبء الجبائي:

إن كثرة الضرائب وتنوعها وارتفاع معدلاتها من جهة والتغيرات المستمرة وغير المدروسة من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض معدل الاقتطاع الضريبي نتيجة لتقل العبء الضريبي من جهة، ونفور المكلفين من الضريبة وعدم الثقة في النظام الضريبي وعدم قدرة الإدارة الضريبية على استيعاب التغيرات المستمرة للنظام الضريبي والتحكم فيه.⁽²⁾

(1) لشلح الصافية، الإصلاح الضريبي، الأسباب، الدوافع والأهداف، جامعة الأغواط، الجزائر، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة -، عدد 04، 2016، ص 267.

(2) شلالي عبد القادر، أ.عمارة منال، د. محمد هاني، أثر الإصلاحات الضريبية على النظام الجبائي الجزائري، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير وبالاشتراك مع جمعية التسويق فرع بويرة، الملتقى الوطني حول: مساهمة النظام الجبائي في تنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، يومي 18-19 أفريل، 2018، ص 05

الفصل الأول: النظام الجبائي كآلية لتوجيه الاقتصاد الوطني .

رابعاً: التغيرات الاقتصادية:

التي حدثت في الاقتصاد الوطني، بدءاً بإعادة الهيكلة في الثمانينات ثم استقلالية المؤسسات، وأخيراً خوصصة المؤسسات في التسعينات.

خامساً: عدم ملائمة النظام الجبائي لمستجدات المرحلة الراهنة:

فالجرائر شهدت إصلاحات اقتصادية بدأت عام 1988 مما جعل هذا النظام غير ملائم مع المستجدات الراهنة والإصلاحات الجارية ولا يتكيف مع تطلعات المؤسسة الاقتصادية و يعرقل استمراريتها. (1)

سادساً: غياب العدالة الجبائية:

يؤدي غياب العدالة الضريبية نتيجة انتشار المحاباة في تطبيق القوانين وعدم العدالة بين المكلفين بالضريبة إلى انتشار وكثرة الغش والتهرب الضريبيين. (2)

سابعاً: عدم فعالية الحوافز الجبائية في توجيه الاستثمار:

حيث تعتبر الحوافز الضريبية أداة يستعملها المشرع للتأثير على سلوك المكلفين بما فيهم المؤسسات الاقتصادية، فهي تعرف بالتضحية الضريبية بحيث تضحي خزينة الدولة بقدر معين من الاقتطاع الضريبي من أجل حث المؤسسة على الاستثمار وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج بصفة خاصة، وذلك لتحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، لكن الحوافز الموجودة في النظام الضريبي السابق لم تحقق تلك الأهداف لهذا تطلب إدخال حوافز جديدة عن طريق الإصلاح الضريبي الجديد. (3)

(1) حنان شلغوم، أثر الإصلاحات الضريبية في الجزائر وانعكاساته على المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة الشركة الجزائرية للمياه منطقة قسنطينة -، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، قسنطينة، 2011/2012، ص 18.

(2) شلالى عبد القادر، مرجع سابق، ص 05 .

(3) حنان شلغوم، مرجع سابق، ص 18.

الفصل الأول: النظام الجبائي كآلية لتوجيه الاقتصاد الوطني .

ثامنا: انتشار الغش والتهرب الجبائي:

أدى تعقد النظام الضريبي وعدم استقراره، بالإضافة إلى وجود عدة ثغرات في التشريع الضريبي، التي تمكن المكلفين باستغلال ذلك النقص للتهرب من الضريبة، زيادة على نقص الوعي الضريبي لدى المكلفين، واعتقادهم أن الضريبة تمس أموالهم الخاصة دون مقابل هذا ما يدفعهم إلى استعمال كل الطرق والوسائل الممكنة لاجتناب الضريبة. إلى انتشار ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر. وتشير بعض الإحصائيات إلى أن خزينة الجزائر حرمت من 50 مليار دينار عام 1989 بفعل التهرب الضريبي.⁽¹⁾

المبحث الثاني: ماهية السياسة الجبائية:

تعد الضرائب في أي دولة محورا أساسيا لتمويل الخدمات العامة، لكن رسم ملامحها وتحديد أعبائها يتم وفق سياسة شاملة ومدرجة تُعرف بالسياسة الضريبية. وللولوج إلى جوهر هذه السياسة ومن هذا المنطلق سنتناول في هذا المبحث مفاهيم متعلقة بالسياسة الجبائية في (المطلب الأول) و محددات ومؤشرات السياسة الجبائية في (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفاهيم متعلقة بالسياسة الجبائية:

لفهم السياسة الضريبية بشكل شامل، لا بد من التطرق أولاً إلى تعريف السياسة الضريبية (الفرع الأول)، وكذلك إلى مبادئ السياسة الجبائية في (الفرع الثاني)، و: أدوات السياسة الجبائية في (الفرع الثالث)، وكذا العلاقة بين السياسة الجبائية والسياسات الأخرى (الفرع الرابع).

(1) بلوافي عبد المالك، أثر الإصلاح الاقتصادي على فعالية النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1992-2008، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص مالية دولية، 2011/2012، ص24.

الفصل الأول: النظام الجبائي كآلية لتوجيه الاقتصاد الوطني .

الفرع الأول: تعريف السياسة الجبائية:

أولاً: التعريف الأول:

يمكن تعريف السياسة الضريبية على أنها مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجيهات العامة للاقتصاد من جهة أخرى. (1)

ثانياً: التعريف الثاني:

كما تُعرف على أنها مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمةً كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع. (2)

وتعتمد السياسة الضريبية على عدة محاور، منها: تحديد الأولويات التي يسعى النظام الضريبي لتحقيقها على المدى القصير والطويل. المزج بين مختلف الأدوات الممكن استخدامها عند بناء الهيكل الضريبي. تحديد المعدلات الضريبية التي تسمح برفع المردودية وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. (3)

من خلال التعاريف السابقة، نخلص إلى أن السياسة الضريبية هي مجموعة القوانين والإجراءات التي تضعها الدولة لتنظيم كيفية جمع الضرائب وتوزيع عبئها بين الأفراد والقطاعات المختلفة بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي.

(1) عبد المجيد قدي، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة 1992-2004، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005، ص 56.

(2) عفيف عبد المجيد، دور السياسة الضريبية في تحسين بعض المؤشرات الاجتماعية: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2014، د ع، د س، جامعة سطيف، ص 235

(3) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005، ص 139.

الفصل الأول: النظام الجبائي كآلية لتوجيه الاقتصاد الوطني .

الفرع الثاني: مبادئ السياسة الجبائية:

تعتبر مبادئ السياسة الضريبية أداة أساسية في تحقيق نظام ضريبي فعال وعادل وتتمثل أبرز هذه المبادئ في قاعدة العدالة التي تضمن توزيع العبء الضريبي بحسب قدرة كل فرد على الدفع وقاعدة الملائمة التي تهدف إلى جعل تحصيل الضريبة سهل ومناسب للمكلف من حيث الوقت والطريقة، بالإضافة إلى قاعدة الاقتصاد التي تدعو إلى تقليل تكاليف التحصيل لضمان فعالية النظام الضريبي دون هدر الموارد، وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

أولاً: قاعدة الاقتصاد في النفقات:

المقصود في الاقتصاد أي الاقتصاد في نفقات الجبائية، بحيث تكون النفقات التي تنفقها الدولة في سبيل الحصول على الإيرادات الضريبية أقل ما يمكن، وهذا الأمر يتطلب فرض الضرائب التي تكثر إيراداتها تقل نفقات تحصيلها. (1)

ثانياً: قاعدة الملائمة:

تعني هذه القاعدة ملائمة الضريبة عند دفعها لظروف دافعيها، بحيث يتم فرضها في الوقت وبالطريقة التي تتناسب وتتلاءم مع رغبة الممول وظروفه بدرجة كبيرة، ويتم تحصيلها كذلك في الوقت وبطريقة تناسب الممول وتتيح إمكانية دفعها، بحيث تكون أوقات تحصيلها تتناسب مع حصول الممول على دخله أو إيراداته وعوائده. (2)

ثالثاً: قاعدة اليقين:

يجب أن تكون الضريبة المفروضة على المكلفين القانونيين واضحة المعالم، بحيث يعرف الخاضع لها مقدار الوعاء ومعدل الضريبة، وتاريخ سداد الضريبة، وكذا الجزاءات والعقوبات. التي

(1) ط د. محمود جمام، النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر-، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص، علوم اقتصادية، أم البواقي، 2009/ 2010، ص19.

(2) عفيف عبد الحميد، دور السياسة الضريبية في تحسين بعض المؤشرات الاجتماعية، مرجع سابق، ص 238.

الفصل الأول: النظام الجبائي كآلية لتوجيه الاقتصاد الوطني .

تترتب عن التهرب والغش الضريبيين، فكل ضريبة لا يعرف المكلف مقدار وزمان جبايتها، ومقدار دفعها معرفة تامة، تعتبر تعسفية، بحيث تؤدي في النهاية الى التهرب والغش وعليه لا يجب دفعها؟⁽¹⁾

رابعاً: قاعدة العدالة:

يُقصد بالعدالة أن يُوزع العبء المالي على أفراد المجتمع كل حسب مقدرته، أي مراعاة تقدير العدالة في توزيع الأعباء العامة على الأفراد.⁽²⁾

تشكل العدالة الضريبية إحدى القضايا الشائكة والتي يدور بشأنها خلاف كبير بين الكتاب والمفكرين، إذ تعد من أهم المبادئ التي يجب مراعاتها في اختيار وتصميم النظم الضريبية.⁽³⁾

الفرع الثالث : أدوات السياسة الجبائية :

تُعد أدوات السياسة الضريبية من الوسائل الأساسية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية، والتي من خلالها تستطيع تنظيم الدخل وتشجيع الاستثمار، وسنوضح أهم هذه الأدوات فيما يلي:

أولاً: التخفيض والإعفاء والجبائي:

أ- التخفيضات الجبائية:

يقصد بالتخفيضات الجبائية تلك الامتيازات التي تمنحها الدولة للمكلفين بالضريبة، من خلال إخضاعهم لمعدلات اقتطاع أقل من المعدلات المعمول بها، أو من خلال تقليص الوعاء الضريبي، وذلك مقابل التزامهم بشروط محددة ينص عليها التشريع الجبائي. وتُصنف هذه التخفيضات إلى نوعين رئيسيين:

(1) محمود جمام، مرجع سابق، ص 19.

(2) حميد بوزيدة، ص 09.

(3) يوسف قاشي، إشكالية تحقيق العدالة في النظم الضريبية مع الإشارة إلى حالة الجزائر جامعة البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، مجلد 5، عدد 2، 2016، ص96.

الفصل الأول: النظام الجبائي كآلية لتوجيه الاقتصاد الوطني .

1- التخفيضات الجبائية الخاصة بالوعاء:

تُعد التخفيضات الجبائية على وعاء الضريبة إحدى الآليات التي تسمح بتقليص الدخل أو الأرباح الخاضعة للضريبة، وذلك من خلال استبعاد بعض التكاليف الحقيقية أو الجزافية من المادة الخاضعة. تُحدد هذه التكاليف وفقاً لمعايير دقيقة كمبلغ ثابت أو كنسبة مئوية، وتُتيح هذه الآلية للمكلف تقليص العبء الجبائي المفروض عليه من خلال خفض أساس حساب الضريبة، وهو ما ينعكس على المعدل الفعلي للضريبة، خاصةً عندما يكون هذا المعدل تصاعدياً.

2- التخفيضات الجبائية الخاصة بالمعدل:

تتمثل هذه الآلية في تطبيق معدلات ضريبية أقل من المعدلات العادية المطبقة في النظام الجبائي، وغالباً ما تُمنح هذه التخفيضات لفئات معينة من المكلفين، كالمستثمرين أو أصحاب المشاريع الجديدة، من أجل تحفيزهم على الاستثمار أو الإنتاج. ويُعتبر هذا التخفيض حافزاً جبائياً يهدف إلى تشجيع النشاط الاقتصادي، إذ يسمح بخفض العبء الضريبي دون المساس بأساس الضريبة.⁽¹⁾

ب- الإعفاء الجبائي:

الإعفاء الضريبي أسلوب تتخذه الدولة تتنازل فيه عن حقها في تحصيل الضريبة وذلك لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبالشكل الذي يعود في النهاية بالنفع العام على الدولة وزيادة معدلات النمو الاقتصادي و التنمية الشاملة فهي بذلك تمثل استثناء في نظام فرض الضريبة يتم من خلالها اسقاط حق الدولة في تحصيل الإيرادات الضريبية.⁽²⁾

و يقصد بالإعفاء الضريبي منح المشروعات الاستثمارية إعفاءً كلياً أو جزئياً من دفع الضرائب لفترة زمنية محددة، وذلك بهدف تشجيع الاستثمار وتحفيز النشاط الاقتصادي، خاصة في القطاعات الحيوية أو المناطق الأقل نمواً وينقسم إلى مايلي :

1- الإعفاء الدائم:

يعني منح إعفاء ضريبي دائم للمؤسسات التي تستوفي شروطاً خاصة، سواء تعلق الأمر بطبيعة نشاطها الاستثماري أو أهميته بالنسبة للاقتصاد الوطني. ويُمنح هذا النوع من الإعفاءات غالباً

(1) بوشوكة نور الهدى، حاجي حميدة، مرجع سابق ، ص 32.

(2) صفاء زايدي سعاد قولي، الإعفاءات الضريبية للمؤسسات الناشئة دراسة تحليلية لتجربة الجزائرية، مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية ، مجلد 6 ، عدد 2، 2022، 168.

الفصل الأول: النظام الجبائي كآلية لتوجيه الاقتصاد الوطني .

للمشروعات ذات الطابع الاستراتيجي، ويُنظر إليه على أنه وسيلة لتشجيع استثمارات طويلة الأجل تحقق قيمة مضافة حقيقية.

2- الإعفاء المؤقت :

هو إعفاء ضريبي يُمنح لفترة زمنية محددة لمشاريع استثمارية جديدة، وعادة ما تتراوح هذه المدة بين ثلاث إلى عشر سنوات. يهدف هذا النوع من الإعفاء إلى تقليل الأعباء الضريبية في المراحل الأولى من عمر المشروع، مما يساعد المستثمر على تجاوز المخاطر الأولية ويدفعه لضخ المزيد من الاستثمارات. (1)

ثانيا : نظام الاهتلاك وإمكانية ترحيل الخسائر :

أ- نظام الاهتلاك:

يُعدّ نظام الاهتلاك من المسائل ذات الأهمية في المجال الجبائي، بالنظر إلى تأثيره المباشر على النتائج المالية للمؤسسة، لا سيما من خلال المخصصات السنوية التي تحدد بحسب النظام المسموح باستخدامه. ويزداد هذا التأثير وضوحاً عندما تكون هذه المخصصات كبيرة وتتسارع خلال السنوات الأولى من عمر الاستثمار، خاصة في فترات التضخم، حيث يمنح هذا الأمر ميزة للمؤسسة، إذ يُمكنها من تجديد استثماراتها وخفض الأعباء الضريبية.

كما يُعد الاهتلاك وسيلة أساسية من وسائل التمويل الذاتي التي تعزز قدرة المؤسسة على الاستمرار والنمو (2)

و في تعريف آخر يُعدّ الاهتلاك من الأدوات المحاسبية والضريبية الهامة التي تُستخدم لتقدير التراجع التدريجي في قيمة الأصول الثابتة نتيجة الاستعمال، أو التقادم الزمني، أو بسبب التطور التكنولوجي المستمر. ويُحسب هذا التراجع في شكل أقساط سنوية تُخصم من الوعاء الضريبي، مما

(1) عباس خضرة، بختي خديجة، السياسة الضريبية ودورها في التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر 2000-2019 -، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة ابن خلدون تيارت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير ، تخصص محاسبة وجباية معمقة، 2022/2021 ، ص 41.

(2) سليمان عادل، شليق رابح، أدوات وأهداف السياسة الضريبية كأحد السياسات المالية الاقتصادية العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية، جامعة غرداية - جامعة الجلفة، العدد 1، جانفي 2018، ص 147.

الفصل الأول: النظام الجبائي كآلية لتوجيه الاقتصاد الوطني .

يسمح بتخفيض الدخل الخاضع للضريبة، وبالتالي يُعد وسيلة قانونية لتخفيف العبء الجبائي على المؤسسات. (1)

ب- إمكانية ترحيل الخسائر:

تشكل هذه التقنية وسيلة لامتناس الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر خلال سنة معينة وهذا بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك إلى تآكل رأس مال المؤسسة. (2)

الفرع الرابع : العلاقة بين السياسة الجبائية والاقتصاد الوطني:

أولا : علاقة السياسة الجبائية بالإستقرار الاقتصادي:

العلاقة بين السياسة الضريبية والاستقرار الاقتصادي يُعدّ الاستقرار الاقتصادي أحد الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، وهو ما يفرض على السياسة الضريبية أن تتجه نحو معالجة الفائض في القدرة الشرائية ومحاربة التضخم. وتتحقق هذه الأهداف من خلال مرونة النظام الضريبي وقدرته على التكيف مع الظروف الاقتصادية، عبر اعتماد سياسة جبائية ظرفية تستجيب للتحويلات الاقتصادية القائمة.

في أحيان أخرى، تلجأ الدولة إلى استعمال السياسة الجبائية بشكل انتقائي، من خلال تشجيع قطاعات اقتصادية محددة، حيث تقوم بسن قوانين وإجراءات ضريبية تحفيزية تهدف إلى دعم هذا القطاع وتحفيز نموه. كما يمكن أن تُوظف السياسة الضريبية كذلك لكبح النمو السريع وغير المرغوب فيه في بعض القطاعات الإنتاجية، في إطار ضبط التوازنات الاقتصادية العامة وتحقيق الاستقرار. (3)

(1) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق ، ص 174.

(2) زيدان زهية، دور الحوافز الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: قراءة في قانون الاستثمار 18-22، جامعة البليدة 2، الجزائر، مجلة دراسات جبائية، مجلد 11، عدد 2، ص 154.

(3) لحول إبراهيم، أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2017، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (نظام ل.م.د) ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد المالية العامة، 2020/2019 ص. 40.

الفصل الأول: النظام الجبائي كآلية لتوجيه الاقتصاد الوطني .

ثانياً: علاقة السياسة الجبائية بالسياسة الاقتصادية والمالية :

تُعد السياسة الاقتصادية أداة تعتمد أساساً على الوسائل المالية لتوجيه النشاط الاقتصادي، خاصة من خلال التحكم في الطلب الكلي الذي يشمل الاستهلاك والاستثمار. وتعتبر السياسة الجبائية أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في إدارة الاقتصاد وتوجيهه، إذ شهد هذا المجال خلال العقود الأخيرة تطورات هامة، خاصة على مستوى الدول الصناعية التي بادرت، منذ أواخر القرن الماضي، بإجراء إصلاحات معمقة على أنظمتها الجبائية تماشياً مع التغيرات الاقتصادية.

لا يمكن تناول السياسة الجبائية بمعزل عن السياسة المالية العامة، خاصة في شقها المتعلق بالنفقات العمومية، باعتبار أن الإيرادات الضريبية لا تُجمع لمجرد الجباية، بل يُفترض أن تُعاد عبر إنفاق عام يوفر خدمات ذات جودة للمواطن.

كما أن تقييم مدى نجاعة السياسة الجبائية يتطلب النظر في كيفية تخصيص الدولة للإنفاق العمومي، ومدى استفادة مختلف القطاعات منه، وهو ما يُظهر في كثير من الأحيان ضعف التنسيق بين الجباية والإنفاق. وتتجاوز وظيفة السياسة الجبائية الأهداف التقليدية المتمثلة في تحقيق النمو أو العدالة، لتشمل أهدافاً أخرى ذات بعد اجتماعي أو بيئي، كتمويل البرامج العمومية أو الحد من بعض الأنشطة ذات الأثر السلبي على المجتمع، كالتلوث أو السلوكيات المضرة بالصحة العامة والأخلاق. (1)

ثالثاً : علاقة السياسة الجبائية بالتوازن الاقتصادي :

تُعد السياسة الجبائية من بين الأدوات الجوهرية التي تعتمد عليها السياسة الاقتصادية، إذ لم يعد من المجدي النظر إلى الضرائب على أنها تُفرض بصفة سيادية فقط، بل ينبغي إعادة تصورهما كوسيلة تعاقدية تهدف إلى تحقيق توازن بين المالية العامة والمالية الخاصة. فالعائدات الجبائية يمكن أن تساهم في خلق الثروة، مما يحقق منافع متبادلة لكل من المكلفين بالضريبة والسلطات العمومية. وتكمن أهمية الضرائب في دورها كوسيلة تنظم العلاقة بين الدولة والفرد، في إطار من الحقوق والواجبات المتبادلة.

(1) حسناء قاسم ، السياسة الجبائية ودورها في الحد من مشكلات التلوث البيئي - دراسة تجارب دولية مع الإشارة

إلى حالة الجزائر - ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الثالث ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم علوم المالية والمحاسبة، شعبة علوم المالية والمحاسبة ، تخصص ، محاسبة وجباية ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، ، 2022/2021 ، ص72-73.

الفصل الأول: النظام الجبائي كآلية لتوجيه الاقتصاد الوطني .

ومن هذا المنطلق، تتحكم السلطات العمومية في كل من معدل الضريبة وحجم النفقات الجبائية، باعتبارهما عنصرين أساسيين لتحفيز الاستثمار وتحقيق أهداف اقتصادية أوسع نطاقاً، بما في ذلك تحقيق التوازن الاقتصادي العام . (1)

المطلب الثاني: محددات ومؤشرات السياسة الجبائية:

يتوقف نجاح السياسة الجبائية على جملة من العوامل التي تضبط مسارها وتحدد مدى فعاليتها على أرض الواقع، إذ يرتبط هذا النجاح بمدى التحكم في مستويات الضغط الجبائي وتقليص ظواهر الغش، مع الاعتماد على مؤشرات دقيقة ذات أبعاد اقتصادية وتقنية ومالية واجتماعية، لضمان تقييم السياسات وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المرجوة بأقل التكاليف وأفضل النتائج.

الفرع الأول: محددات السياسة الجبائية :

تُعد السياسة الجبائية أداة أساسية بيد الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. ويتوقف نجاحها على مجموعة من العوامل أو المحددات التي توجه صياغتها وتنفيذها والتي تتمثل فيما يلي :

أولاً: الضغط الجبائي:

يُعدّ الضغط الجبائي من أبرز المؤشرات التي تُستخدم لتقييم القدرة التكاليفية والمالية للأفراد الخاضعين للضريبة، الأمر الذي يمنحه أهمية كبيرة في إطار رسم السياسات الاقتصادية. ويُعتبر هذا المؤشر أداة فعالة تسمح بالحكم على مدى فاعلية النظام الضريبي في تحقيق الأهداف المرجوة منه.

وبصفة عامة، يُعبّر الضغط الجبائي عن النسبة المقطوعة من دخل الفرد أو من مجموع الدخل التي تتحصل عليها الدولة عبر الضرائب والرسوم، والتي تُوظف لاحقاً في تغطية نفقاتها العمومية. (2)

(1) كنتاش سميرة، أثر السياسة الجبائية على أداء سوق العمل - دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات العمل، جامعة الجزائر 3، 2020-2021، ص. 23.

(2) زهير بن دعاس، حدود قياس الضغط الجبائي في الجزائر 2000-2017، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 19، العدد 1، جامعة سطيف 1، الجزائر، ص. 51.

أ- معايير قياس الضغط الضريبي :

تُستخدم عدة معايير لقياس الضغط الضريبي، وتتمثل أهمها في:

01- نسبة الاقتطاع الضريبي إلى الدخل القومي :

يعتمد هذا المعيار على حساب نسبة الضرائب المحصلة إلى إجمالي الدخل القومي، ويُعتبر مؤشراً عاماً لقياس العبء الضريبي ، غير أن هذا المؤشر لا يأخذ في الحسبان أوجه إنفاق الإيرادات الضريبية، أي أنه لا يُظهر كيفية إعادة توزيع ما تم اقتطاعه من الدخل القومي.⁽¹⁾ ويمكن أن يتساوى الضغط الضريبي في بلدين مختلفين إذا تشابه هيكليهما الاقتصادي والاجتماعي ومستوى التقدم فيهما، رغم اختلاف تفاصيل السياسة الضريبية في كل منهما.

02- نسبة الاقتطاع الضريبي إلى مجموع الاقتطاعات العامة :

يُعد هذا المعيار أكثر تعقيداً، حيث يُقاس الضغط الضريبي من خلال نسبة الضرائب إلى مجموع موارد الدولة، بما فيها الضرائب المباشرة وغير المباشرة، إضافة إلى أشباه الضرائب مثل التأمينات الاجتماعية. إلا أن هذا المعيار يعاني من ضعف الدقة، نتيجة صعوبة تحديد وقياس بعض الاقتطاعات غير الضريبية بدقة في كثير من الأحيان.⁽²⁾

ثانياً : الغش الجبائي:

فقد عرّف القانون الجبائي الجزائري الغش الضريبي على أنه: "كل محاولة للتخلص من الضريبة باستعمال طرق تدليسية عند إقرار أساس الضرائب والرسوم التي يخضع لها المكلف أو تصنيفها كلياً أو جزئياً.

(1) رجال ناصر، موفق سهام ، الضغط الضريبي كحافز للتهرب والغش الضريبي، مجلة العلوم الإدارية والمالية ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، الجزائر ، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر ، عدد 01 مجلد ، 02 ، 2018، ص 240.

(2) رجال ناصر، موفق سهام ، الضغط الضريبي كحافز للتهرب والغش الضريبي، مرجع سابق ، ص 240.

كما يرى Margairaz André :

أن الغش الضريبي يتحقق عندما تُستخدم وسائل تسمح بالتخلص من الضريبة في حين أن المشرّع لم يسمح بها ، فالغش الضريبي بمعناه العام هو كل عمل تام قائم على سوء نية صاحبه بهدف التغطية والتظليل . (1)

أ- أسباب الغش الجبائي:

1- الأسباب التقنية:

تتمثل الأسباب التقنية في تعقيد النظام الضريبي الجزائري وصعوبة تقدير المادة الخاضعة للضريبة، إضافة إلى كثرة النصوص التشريعية في المجال الجبائي، مما دفع عدة وكالات دولية إلى الدعوة لتبسيط النظام الضريبي وتحقيق استقراره في الجزائر.

2- الأسباب السياسية :

من الناحية السياسية، يعود جزء من أسباب الغش الضريبي إلى استخدام الإيرادات الضريبية في تمويل الخدمات العامة، والتي تمثل ركيزة للاستقرار السياسي. غير أن بعض الحوافز الجبائية تُمنح أحياناً بضغط من أصحاب المصانع، مما يؤدي إلى تحويل هذه الحوافز لأدوات احتيالية تضر بمصداقية الاستثمار في الجزائر، الذي يقتصر في معظمه على قطاع المحروقات دون غيره.

3- الأسباب الاقتصادية:

فإن برنامج التعديل الهيكلي في التسعينات أدى إلى بروز سلوكيات رافضة للضريبة ومشجعة على الغش. كما أن ارتفاع معدلات الضريبة ساهم في انتشار هذه الظاهرة، إضافة إلى التكاليف التي

(1) رجال ناصر، الضغط الضريبي كحافز للتهرب والغش الضريبي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات،

عدد 18، 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي ، الجزائر ، ص

الفصل الأول: النظام الجبائي كآلية لتوجيه الاقتصاد الوطني .

يتحملها المكلف، كتكاليف الإجراءات الإدارية والمحاسبية، والناجمة عن تعقيد النظام الجبائي الجزائي.⁽¹⁾

الفرع الثاني: مؤشرات كفاءة السياسة الجبائية :

تُعدّ مؤشرات كفاءة السياسة الضريبية من المعايير الأساسية التي تُستخدم لتقييم مدى نجاح هذه السياسة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والمالية. ويمكن تصنيف هذه المؤشرات إلى أربعة محاور رئيسية:

أولاً: المؤشرات الاقتصادية :

يُستخدم المعيار الاقتصادي لتقييم فعالية السياسة الجبائية من خلال مدى تحقيقها لجملة من الأهداف الاقتصادية. ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي :

■ تعدد أهداف السياسة الجبائية:

لم تعد السياسة الجبائية تهدف فقط إلى تحقيق الإيرادات المالية، بل تجاوزت ذلك لتشمل أهدافاً اقتصادية واجتماعية .

■ حماية الصناعات المحلية:

- تساهم السياسة الضريبية في حماية المنتجات المحلية من المنافسة الخارجية.
- دعم مكانة المنتجات المحلية في السوق الداخلي.
- تعزيز الاقتصاد الوطني.⁽²⁾

■ المساهمة في التنمية الجهوية

- تستخدم المؤشرات الاقتصادية لتقييم مدى إسهام السياسة الجبائية في تقليص الفوارق بين المناطق .
- تساهم في تحسين مستويات المعيشة في مختلف جهات الوطن.

(1) ناصر شارفي، سامي مبارك، الغش الضريبي في الجزائر: أشكاله وسبل مكافحته ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة

محمد خيضر - بسكرة، العدد 48، ص 282-283.

(2) بهناس العباس، السياسة الجبائية ومعايير تقييم فعاليتها ، المركز الجامعي بالجلفة، د م، د ع، د م، ص 281-

282.

■ توجيه الاستثمارات:

- تساعد في توجيه الاستثمارات نحو القطاعات والمناطق ذات الأولوية الاقتصادية والاجتماعية.

■ تحقيق الاعتبارات الاقتصادية الكبرى:

- ترشيد الاستهلاك.
- تشجيع الادخار .
- تنمية الاستثمار المحلي.
- جذب رؤوس الأموال الأجنبية.⁽¹⁾

ثانيا: المؤشرات التقنية:

تشير المؤشرات التقنية إلى الجوانب الفنية والتنظيمية للنظام الضريبي، وهي تمثل الأساس في تحقيق فعالية الإدارة الضريبية، وتشمل ما يلي:

■ التحكم في نفقات التحصيل:

يتمثل ذلك في قدرة النظام الضريبي على تقليص التكاليف المرتبطة بعمليات الجباية، تحقيقاً لمبدأ الاقتصاد في الإنفاق العام .

- بساطة الإجراءات الضريبية:

تعني سهولة ووضوح المعاملات التي تتم بين الإدارة الجبائية والمكلفين، سواء قبل أو أثناء عملية التحصيل، مما يساهم في تحسين العلاقة بين الطرفين وتعزيز الامتثال الضريبي الطوعي.⁽²⁾

- كفاءة العنصر البشري:

(1) بهناس العباس، مرجع سابق، ص 281-282.

(2) زواق الحواس ، فعالية السياسة الضريبية في توجيه الاستثمار لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة سطيف 01 ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، عدد 15 ، 2016 ، ص 303.

الفصل الأول: النظام الجبائي كآلية لتوجيه الاقتصاد الوطني .

تتجلى في جودة أداء موظفي الإدارة الضريبية، من حيث التكوين والاحترافية في تنفيذ المهام الموكلة إليهم، خاصة ما يتعلق بالرقابة والتحصيل وحل النزاعات.

ثالثا: المؤشرات المالية:

- فتتمثل في مؤشرات الكفاءة المالية والتي تتعلق أكثر بالجانب التمويلي للدولة من خلال :
- القدرة على توفير الموارد المالية للدولة بشكل يتناسب مع القدرة التكاليفية للإقتصاد الوطني والمكلفين .
- ضمان ديمومة تدفق الإيرادات المالية إلى الخزينة العمومية من أجل تجنب التعرض للأزمات والاختناقات المالية .⁽¹⁾

رابعا: المؤشرات الاجتماعية :

تُبرز هذه المؤشرات مدى مساهمة السياسة الضريبية في تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين الظروف المعيشية، ومن أبرزها :

■ تقليص الفوارق الاجتماعية:

عبر نظام ضريبي عادل يراعي القدرة على الدفع، ويعمل على إعادة توزيع الدخل والثروة لتقليل التفاوت بين الأفراد .

■ رفع القدرة الشرائية للفئات الضعيفة:

من خلال تخفيف الأعباء الجبائية عن ذوي الدخل المحدود، بما يُمكنهم من تلبية احتياجاتهم الأساسية وتحسين مستوى عيشهم

■ توجيه السلوك الاستهلاكي:

باستخدام الضرائب كأداة لتشجيع الاستهلاك الرشيد، خاصة من خلال فرض ضرائب على السلع الضارة أو الكمالية، ودعم المواد الأساسية.⁽²⁾

(1) حسناء قاسم ، مرجع سابق ، ص72-73.

(2) زواق الحواس ، مرجع سابق ، ص 304.

خلاصة الفصل:

يمثل النظام الجبائي الجزائري أحد الركائز الأساسية للسياسة المالية حيث يساهم في تعبئة الموارد وتوجيه الاقتصاد، أما بالنسبة للسياسة الضريبية فهي الإطار الذي من خلاله تحدد دولة أهدافها في استخدام الضرائب كأداة لتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ورغم الجهود المبذولة في مجال الإصلاحات الضريبية لتوسيع الوعاء الجبائي وتحديث الإدارة إلا أن النظام لا يزال بحاجة إلى المزيد من التحسين لتحقيق الكفاءة، العدالة، وتقليص التبعية لموارد النفط بما يضمن استدامه التنمية واستقرار الاقتصاد الوطني.



الفصل الثاني:

انعكاسات النظام الجبائي الجزائري على الاقتصاد الوطني

الفصل الثاني : انعكاسات النظام الجبائي الجزائري على الاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني: انعكاسات النظام الجبائي الجزائري على الاقتصاد الوطني:

تشكل حوافز الجبائية الية مهمة تعتمدھا الدول في سياستها الاقتصادية لتوجيه الاستثمار ودعم النشاطات الاقتصادية الاولى. وتعد الجزائر من الدول التي اولت اهتماما كبيرا لهذا النوع من الحوافز خاصة في ظل سعيها لتنوع اقتصادها وتقليل اعتمادها على العائدات النفطية.

فقد كرس المشرع الجزائري من خلال مختلف القوانين الجبائية والمالية المجموعة من الامتيازات الضريبية سواء كانت على شكل افاءات او تخفيضات، ذلك بهدف خلق مناخ استثماري جاذب وتحفيز قطاعات معينه.

الفصل الثاني : انعكاسات النظام الجبائي الجزائري على الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول: الحوافز الجبائية المكرسة في التشريع الجزائري:

تُعتبر الحوافز الجبائية من الوسائل الأساسية التي تعتمد عليها الدولة لدعم الاستثمار وتشجيع النشاط الاقتصادي، إذ تساهم في خلق بيئة ملائمة لجذب رؤوس الأموال وتوسيع القاعدة الإنتاجية. وقد أدرج المشرع الجزائري ضمن منظومته الجبائية جملة من الامتيازات والحوافز التي تهدف إلى تخفيف الأعباء الجبائية على المستثمرين، سواء في إطار قانون الاستثمار أو عبر القوانين الجبائية الأخرى.

فهو نظام يُصمم في إطار السياسة المالية للدولة، يهدف إلى تشجيع الادخار أو الاستثمار على نحو يؤدي إلى نمو الإنتاجية القومية، وزيادة المقدرة التكاليفية للاقتصاد، ورفع الدخل الوطني نتيجة قيام مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة. ويُقصد بالحوافز الجبائية إحداث آثار إيجابية تشجع المستثمر الوطني والأجنبي، وتحفزه على اتخاذ قرار الاستثمار في الدولة التي تقدم هذه الحوافز. (1)

وكما أنه عبارة عن تسهيلات تقدمها الدولة للأعوان الاقتصاديين، في شكل تخفيض في معدل الضريبة أو في الالتزامات الجبائية، وذلك وفق شروط وضوابط معينة (2)

ويمثل التحفيز الجبائي أحد الإجراءات التي تهدف إلى توجيه وتنظيم السياسة الاقتصادية، والتي تسعى إلى إرساء قواعد التعاون الاقتصادي بين الدول وأعوانها، وتحقيق التوفيق بين المصالح المشتركة. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، تلجأ الدولة إلى عدة وسائل تؤدي في البداية إلى تقليص موارد الخزينة العمومية، بينما تمثل بالنسبة للمستثمر مجموعة من التسهيلات التي تشجعه على إنشاء وتوسيع استثماراته. (3)

(1) زيدان زهية، مرجع سابق، ص 153.

(2) بومراح سالي، برينيس، لميس، أثر سياسة التحفيز الجبائي على الخزينة العمومية في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في القانون، جامعة 8 ماي 1945 - قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون عام، 2024/2023، ص 14.

(3) شليخي الطاهر، محتوى التحفيزات الجبائية المقدمة لتشجيع الاستثمار في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية-، عدد 2، 2019، ص 139.

الفصل الثاني : انعكاسات النظام الجبائي الجزائري على الاقتصاد الوطني.

وانطلاقاً من أهمية هذه الحوافز في دعم التنمية الاقتصادية، سنتناول في هذا المبحث ما كرّسه التشريع الجبائي الجزائري من امتيازات، من خلال مطلبين أساسيين:

المطلب الأول: الحوافز الجبائية الممنوحة في إطار قانون الاستثمار، والتي تشمل الامتيازات التي تخص: نظام القطاعات ذات الأولوية (نظام القطاعات)، في (الفرع الأول) ونظام تحفيز المناطق التي توليها الدولة اهمية خاصة (نظام المناطق) في (الفرع الثاني) وكذا نظام تحفيز الاستثمارات المهيكلّة نظام (الاستثمارات المهيكلّة) في (الفرع الثالث) وكل نظام يجب ان يمر على مرحلتين مرحله الانجاز.

المطلب الثاني: الحوافز الجبائية الممنوحة في إطار قانون الضرائب، والتي تشمل: الحوافز الجبائية الممنوحة في إطار قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة (الفرع الأول)، لا سيما ما يتعلق بالضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، الاعفاء من الرسم على النشاط المهني، والضريبة على الرسم العقاري والضريبة الجزافية الوحيدة، والحوافز الجبائية المفروضة على رقم الأعمال، خصوصاً ما يتعلق بالرسم على القيمة المضافة.

الفصل الثاني : انعكاسات النظام الجبائي الجزائري على الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: الحوافز الجبائية الممنوحة في قانون الاستثمار 18-22.

يُعتبر قانون الاستثمار رقم: 18-22، الصادر في الجزائر، إطارًا قانونيًا جديدًا يسعى إلى تعزيز جاذبية مناخ الأعمال، وتحفيز رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية على الاستثمار داخل البلاد. ومن أبرز الآليات التي اعتمدها هذا القانون لتحقيق هذه الغاية، وضع مجموعة من الحوافز الجبائية، تأتي كأداة اقتصادية هادفة إلى تخفيف الأعباء المالية، تُمنح هذه الحوافز حسب الأنظمة التالية: نظام تحفيز القطاعات ذات الأولوية (نظام القطاعات) في (الفرع الأول)، نظام تحفيز المناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة (نظام المناطق) في الفرع الثاني، نظام تحفيز الاستثمارات المهيكلية (نظام الاستثمارات المهيكلية) في (الفرع الثالث).

الفرع الأول: نظام تحفيز القطاعات ذات الأولوية (نظام القطاعات):

يمكن أن تستفيد الاستثمارات حسب مفهوم نص المادة: 04 من قانون الاستثمار بناء على طلب من المستثمر من أحد الأنظمة التحفيزية التالية: (1)

تكون قابلة للاستفادة من نظام القطاعات الاستثمارات المنجزة في مجال نشاطات: المناجم، المحاجر الفلاحية، تربية المائيات، الصيد البحري، الصناعات والصناعات الغذائية، الصناعة الصيدلانية، والبتروكيميائية، الخدمات والسياحة، الطاقات الجديدة والمتجددة، اقتصاد المعرفة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال. (2)

تستفيد هذه الاستثمارات، بعنوان مرحلة الإنجاز، زيادة على الحوافز الجبائية وشبه الجبائية والجمركية من: (3)

(1) أنظر المادة 24، قانون رقم 18-22 المؤرخ في: 28 يوليو 2022، المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية

للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 50 المؤرخة في: سنة 2022.

(2) أنظر المادة 26، المتعلق بالاستثمار، مرجع سابق.

(3) أنظر المادة 27، المتعلق بالاستثمار، مرجع سابق.

الفصل الثاني : انعكاسات النظام الجبائي الجزائري على الاقتصاد الوطني.

أولاً: مرحلة الإنجاز:

1. الإعفاء من الحقوق الجمركية وهذا فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار:⁽¹⁾

حيث أن للجمارك دوراً فعالاً في بناء الاقتصاد الوطني، وكذا تقديم مختلف الخدمات للمستثمرين. ويتبين ذلك في الإجراءات الجمركية الحديثة التي تعمل على مضاعفة الحركة التجارية وتنشيطها، حيث تقوم الدولة بتخفيض الحقوق الجمركية تشجيعاً منها للعمليات الاستثمارية، ويستفيد أصحاب هذه الاستثمارات من الإعفاء من الحقوق الجمركية التي تشمل عملية استيراد المواد الأولية والتجهيزات بهدف استغلالها في عملية الإنتاج، ويتم تحديد نسبة التخفيض بالنظر إلى السلع والمؤسسة من حيث قيمتها المالية ومدى تدفقها.

2. الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محلياً التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار:⁽²⁾

حيث تُفرض الضرائب على القيمة المضافة على المبيعات، وكذا رقم الأعمال، وتُعفى منها إذا كانت تشمل عمليات التصدير، والمتمثلة في الضرائب على كل من الآلات والمواد الأولية الموجهة لإنتاجها مباشرة للتصدير، وإدخال مختلف التجهيزات التي لها فعالية ومردودية اقتصادية.

3. الإعفاء من دفع حق نقل الملكية العقارية بعوض، والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني:⁽³⁾

يتم فرض الرسوم على الإشهار العقاري عندما يتم نقل ملكية عقار، أما الإعفاء عنها فيعني أن كل العقارات التي يشتريها المستثمرون ضمن مشروعهم الاستثماري، يشترط أن تكون معتمدة من قبل الدولة أو تدخل ضمن قانون الاستثمار، وتشملها هذه الإعفاءات.

(1) أنظر المادة 27، المتعلق بالاستثمار، مرجع سابق.

(2) أنظر المادة 27، مرجع سابق

(3) أنظر المادة 27، مرجع سابق

الفصل الثاني : انعكاسات النظام الجبائي الجزائري على الاقتصاد الوطني.

4. الإعفاء من حقوق التسجيل المفروضة فيما يخص العقود التأسيسية للشركات، والزيادات في رأس المال: (1)

إذا قام المستثمر بإنشاء شركة أو قام بالمساهمة في زيادة رأس مالها، لن يتم مطالبتة بدفع رسوم التسجيل الخاصة بهذه العقود، لأن هذا يُعتبر تشجيعاً من الدولة لدعم الاستثمار وتسهيل تأسيس الشركات.

5. الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم المفروضة على الإشهار العقاري، ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية، الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية. (2)

حيث يكون النظام القانوني لحق الامتياز بترخيص من طرف الوالي، باقتراح من طرف لجنة المساعدة على تحديد الموقع، وترقية الاستثمارات، وضبط العقار الموجود على مستوى كل ولاية، ويُمنح الامتياز على أساس دفتر شروط يحدد بطاقة برنامج الاستثمار، وكذا بنود وشروط منح الامتياز.

6. الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية تدخل في إطار الاستثمار، لمدة 10 سنوات ابتداءً من تاريخ الاقتناء. (3)

كقاعدة عامة كل عملية استثمارية تشمل إنتاج آلي أو خدمات، هي معنية بالاستفادة من الحوافز الجبائية التي تضمنها قانون تطوير الاستثمار، لمدة 10 سنوات كاملة تبدأ من تاريخ اقتناء العقار.

(1) أنظر المادة 27، المتعلق بالاستثمار، مرجع سابق.

(2) أنظر المادة 27، مرجع سابق.

(3) أنظر المادة 27، مرجع سابق.

الفصل الثاني : انعكاسات النظام الجبائي الجزائري على الاقتصاد الوطني.

الإعفاء من الرسم العقاري على كل الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، لمدة 10 سنوات ابتداءً من تاريخ الاقتناء.⁽¹⁾

ثانيا: مرحلة الاستغلال:

تستفيد الاستثمارات القابلة للاستفادة من نظام القطاعات في مرحلة الاستغلال من 03 إلى 05 سنوات:

- الضريبة على أرباح الشركات.
- الضريبة على النشاط المهني.⁽²⁾

الفرع الثاني: نظام تحفيز المناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة (نظام المناطق):⁽³⁾

إن قانون الاستثمار الجديد يهدف إلى استحداث أنظمة تحفيزية للاستثمار في القطاعات ذات الأولوية، والمناطق التي توليها الدولة اهتماما خاصاً، من أجل ضمان توجيه أفضل للمزايا الممنوحة للاستثمار.⁽⁴⁾

تستفيد هذه الاستثمارات من إعفاءات جبائية وشبه جبائية بعنوان:

أولاً: مرحلة الإنجاز:

تستفيد هذه الاستثمارات من إعفاءات جبائية وشبه جبائية بعنوان مرحلة الإنجاز بنفس المزايا المنصوص عليها في المادة 27 المذكورة سابقاً .

(1) زرزور بنولي، حوافز وضمانات جلب المستثمر الأجنبي في الجزائر وفق قانون الاستثمار 18-22، مجلد 08، عدد 02، 2023.

(2) أنظر المادة 27، المتعلق بالاستثمار، مرجع سابق.

(3) أنظر المادة 24، المتعلق بالاستثمار، مرجع سابق.

(4) زرزور بنولي، مرجع سابق.

الفصل الثاني : انعكاسات النظام الجبائي الجزائري على الاقتصاد الوطني.

ثانيا: مرحلة الاستغلال:

تستفيد المناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة (نظام المناطق) من إعفاءات تتراوح ما بين 05 إلى 10 سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال وتتمثل في:

- الضريبة على أرباح الشركات.
- الضريبة على النشاط المهني.⁽¹⁾

الفرع الثالث: نظام تحفيز الاستثمارات المهيكل (نظام الاستثمارات المهيكل):⁽²⁾

أولا: مرحلة الإنجاز:

تستفيد بنفس المزايا المنصوص عليها في المادة 27 المذكورة سابقا وزيادة على ذلك يمكن تحول مزايا مرحلة الإنجاز المنصوص عليها في هذه المادة إلى الأطراف المتعاقدة مع المستثمر المستفيد المكلفة بإنجاز الاستثمار لحساب هذا الأخير.

ثانيا: مرحلة الاستغلال:

ويكون ذلك ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال لمدة تتراوح من 05 إلى 10 سنوات من إعفاءات متمثلة في:

- الضريبة على أرباح الشركات.
- الضريبة على النشاط المهني.

يمكن أن تحظى الاستثمارات المهيكله بموافقة من الدولة من خلال التكفل الكلي أو الجزئي بأشغال التهيئة والمنشآت الأساسية اللازمة لإنجازها، وذلك في إطار اتفاقيات تبرم بين المستثمر والوكالة الممثلة للدولة ولا يتم إبرام هذه الاتفاقيات إلا بعد الحصول على موافقة الحكومة على أن تحدد كفاءات تنفيذ أحاك هذه المادة.⁽³⁾

(1) أنظر المادة 29، المتعلق بالاستثمار، مرجع سابق .

(2) أنظر المادة 24، المتعلق بالاستثمار، مرجع سابق.

(3) أنظر المادة 31، المتعلق بالاستثمار، مرجع سابق.

الفصل الثاني : انعكاسات النظام الجبائي الجزائري على الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: الحوافز الجبائية الممنوحة في إطار قانون الضرائب:

يمنح قانون الضرائب جملة من الحوافز الجبائية تهدف إلى تشجيع النشاط الاقتصادي وتخفيف العبء الضريبي على بعض المكلفين، من خلال الإعفاءات التي جاءت ضمن الضرائب التالية: الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على النشاط المهني، الرسم العقاري، الضريبة الجزافية الوحيدة، وهذا ما سيتم توضيحه في هذا المطلب.

الفرع الأول: في إطار قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة:

أولاً: الضريبة على الدخل الإجمالي IRG:

تُعد الضريبة على الدخل الإجمالي ضريبة سنوية تُفرض على دخول الأشخاص الطبيعيين، وتهدف هذه الضريبة إلى إخضاع الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بها، ويُحدد هذا الدخل وفقاً لأحكام المواد من 85 إلى 89 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ويشمل الدخل الصافي الإجمالي مجموع المداخل الصافية للأصناف الآتية: الأرباح الصناعية والتجارية؛ أرباح المهن غير التجارية؛ الأرباح الفلاحية؛ الإيرادات الناتجة عن تأجير الملكيات المبنية وغير المبنية؛ عوائد رؤوس الأموال المنقولة؛ المرتبات، الأجور، المعاشات، والريوع العمرية؛ الأرباح الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو غير المبنية، والحقوق العقارية الحقيقية؛ الأرباح الناتجة عن التنازل عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية أو الأوراق المالية المماثلة. (1)

(1) أنظر المادة 1 - 2، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، جانفي، 2024. مرسوم تشريعي رقم 93-18 المؤرخ في 29 ديسمبر 1993، المتضمن لقانون المالية لسنة 1994.

الفصل الثاني : انعكاسات النظام الجبائي الجزائري على الاقتصاد الوطني.

أ- المتعلقة بالأرباح الصناعية والجارية:

سن المشرع الجزائري مجموعة من الإعفاءات ذلك ليضفي المزيد من العدالة على النظام الجزائري:

1- الإعفاءات الدائمة:

يستفيد من هذه الإعفاءات:

- المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة المعتمدة من طرف الدولة والهيكل التابعة لها.
- مبالغ الإيرادات المحققة من قبل الفرق المسرحية.
- المداخل الناتجة عن عمليات تصدير السلع والخدمات.
- المداخل التي تم استخدامها خلال سنة تحقيقها في المساهمة في رأس مال شركات إنتاج السلع والأشغال أو الخدمات. (1)

2- الإعفاءات المؤقتة:

تستفيد الأنشطة التي يمارسها الشباب في إطار إعانة من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر، أو الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، من إعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة ثلاث (3) سنوات ابتداءً من تاريخ الشروع في النشاط.

وترتفع هذه المدة إلى ست (6) سنوات إذا كانت الأنشطة تمارس في مناطق تستدعي الترقية، كما هو محدد في التنظيم، ويمكن تمديد هذه الفترة إلى سنتين إضافيتين إذا التزم المستثمرون بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل أما الأنشطة التي يمارسها الشباب المستفيدون من إعانة الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب، فتستفيد من إعفاء ضريبي مدته عشر (10) سنوات ابتداءً من تاريخ الشروع في النشاط. (2)

(1) أنظر المادة 13، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق.

(2) نسرین معاش، محاضرات وتمرین في جباية المؤسسة، موجهة لطلبة السنة الثالثة إدارة أعمال والسنة الثالثة مالية المؤسسات، مطبوعة بمقياس جباية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، السنة الجامعية 2020/2019، ص 31.

الفصل الثاني : انعكاسات النظام الجبائي الجزائري على الاقتصاد الوطني.

3- التخفيضات: تشمل هذه التخفيضات:

- 35 % من الربح المحقق من نشاط المخازن. ⁽¹⁾
- 30 % على الأرباح المعاد استثمارها في الاستثمارات الاهتلاكية من الدخل الخاضع للضريبة. وفقا لشروط حددتها المادة 21: من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- يجب إعادة استثمار الأرباح في الاستثمارات الاهتلاكية (منقولات أو عقارات)، باستثناء السيارات السياحية ما لم تكن أداة رئيسية للنشاط.
- يجب أن يتم الاستثمار خلال نفس السنة المالية أو السنة التي تليها.
- تقديم التزام رسمي بإعادة استثمار الأرباح دعما للتصريح السنوي بالضرائب.
- مسك محاسبة منتظمة، مع بيان الأرباح وقائمة الاستثمارات (مع الإشارة إلى طبيعتها تاريخ دخولها في الأصول وكذا سعر كلفتها).
- في حالة التنازل أو وقف التشغيل خلال أقل من 5 سنوات ولم يتبع باستثمار فوري أن لقباض الضرائب مبلغا يساوي الفارق بين الضريبة المفروض دفعها والضريبة المسددة في سنة الاستفادة من التخفيض.

وتطبق على الحقوق الإضافية المفروضة على هذا النحو زيادة قدرها 5%. ⁽²⁾

ب-أرباح المهن غير التجارية: الاستثناءات والإعفاءات:

حسب المواد 25 مكرر، 25 مكرر 1، 25 مكرر 2، 25 مكرر 3 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة تعفى من الضريبة على الدخل الاجمالي فيما يخص أرباح المهن غير التجارية ما يلي:

الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي يشمل الفنانين، المؤلفين، الملحنين، والمخترعين الذين يقيمون ضريبيا في الجزائر، بشرط أن تكون مداخيلهم متعلقة بحقوق التأليف أو الابتكار. ⁽³⁾

(1) أنظر المادة 21 فقرة 01، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق .

(2) أنظر المادة 21 فقرة 01، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق.

(3) أنظر المادة 25، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق .

الفصل الثاني : انعكاسات النظام الجبائي الجزائري على الاقتصاد الوطني.

هذا النص يوسع مجال الإعفاء ليشمل كذلك أرباح المهن غير التجارية التي تستوفي الشروط المنصوص عليها في المادة 13 مكرر فقرة 1، والتي تتعلق عادةً بإعفاءات على مداخيل معينة في ظروف خاصة.⁽¹⁾

المداخيل الناتجة عن التصدير تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي، بشرط أن تكون محصلة بالعملة الصعبة وأن يتم إيداعها في بنك مقيم بالجزائر، مع تقديم الوثائق اللازمة.⁽²⁾

إذا تم استثمار المداخيل في رأس مال شركات إنتاج جزائرية، يتم إعفاء هذه المداخيل من الضريبة بشرط أن يتم تحرير المبلغ بالكامل والاحتفاظ بالأسهم أو السندات لمدة خمس سنوات على الأقل، وإلا تلغى هذه الامتيازات ويتم فرض غرامة بنسبة 25%.⁽³⁾

ت-الإعفاءات المتعلقة بالمداخيل الفلاحية:

من خلال المادة 36 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، يمنح المشرع جملة من الإعفاءات الضريبية الموجهة لدعم القطاع الفلاحي، وذلك لتشجيع الاستثمار في هذا المجال. وتشمل هذه الإعفاءات المداخيل الناتجة عن بعض الأنشطة الفلاحية، على غرار زراعة الحبوب، والبقول الجافة، والتمور، إضافة إلى مبيعات الحليب الطازج، حيث تُعفى هذه الأنشطة من الضريبة على الدخل الإجمالي بشكل دائم .

كما تُمنح إعفاءات لفائدة المستثمرات الفلاحية التي لا تتجاوز مساحتها سقفاً معيناً، يختلف حسب المنطقة الجغرافية، حيث يُحدّد هذا السقف بستة هكتارات للمناطق الجنوبية، وستة هكتارات كذلك في الهضاب العليا، بينما يُخفض إلى هكتارين فقط في باقي المناطق.⁽⁴⁾

(1) أنظر المادة 25 مكرر 01، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق.

(2) أنظر المادة 25 مكرر 02، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق .

(3) أنظر المادة 25 ،مكرر 03 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق.

(4) أنظر المادة 36، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق .

الفصل الثاني : انعكاسات النظام الجبائي الجزائري على الاقتصاد الوطني.

أما بخصوص المداخل المتأتية من ممارسة النشاط الفلاحي وتربية المواشي في الأراضي التي تم استصلاحها مؤخراً أو في المناطق الجبلية، فهي تستفيد من إعفاء ضريبي يمتد لعشر سنوات كاملة، ويبدأ احتساب هذه المدة من تاريخ بداية الاستغلال أو مباشرة النشاط.

وتجدر الإشارة إلى أن تصنيف المناطق المعنية بهذه الإعفاءات يتم وفقاً لما هو منصوص عليه في النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها. (1)

ث-الإعفاءات الخاصة بريوع رؤوس الأموال المنقولة:

في إطار دعم وتطوير المنتجات المالية المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، نص المشرع الجزائري في المادة 56 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على إعفاء أرباح رؤوس الأموال الناتجة عن الودائع المالية في حسابات الاستثمار من الضريبة على الدخل الإجمالي، ويخص هذا الإعفاء العمليات البنكية التي تتم وفقاً لمبادئ الصيرفة الإسلامية، مما يعكس توجه الدولة نحو تشجيع هذا النوع من التمويل البديل. (2)

ج-الإعفاءات المتعلقة بفائض القيمة المرتبط بالضريبة:

في سياق تصفية الأملاك المشتركة والحقوق العينية الناتجة عن الإرث، نص المشرع الجزائري في المادة 80 مكرر 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، على إعفاء فائض القيمة الناتج عن التنازل عن ملك عقاري مرتبط بتركة من الضريبة على الدخل الإجمالي، شريطة أن يكون الهدف من التنازل هو تصفية الحقوق العينية الشائعة بين الورثة.

ويشترط لتطبيق هذا الإعفاء أن يكون العقار محل التنازل غير قابل للقسمة العادية أو القانونية، وهو ما يجب أن يُثبت بوثيقة قانونية معترف بها، كما تمتد أحكام الإعفاء لتشمل (3) حالات

(1) أنظر المادة 36، مرجع سابق

(2) أنظر المادة 56، مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق .

(3) أنظر المادة 80 مكرر 01، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.، مرجع سابق.

الفصل الثاني : انعكاسات النظام الجبائي الجزائري على الاقتصاد الوطني.

التنازل عن الملك العقاري المنجز في إطار عقود تمويل وفق صيغ المراجعة أو الإجارة المنتهية بالتملك، وهي صيغ تمويل إسلامي معتمدة.⁽¹⁾

ثانيا: الضريبة على أرباح الشركات IBS:

هي ضريبة مخصصة للأشخاص الاعتباريين الخاضعين للنظام الحقيقي، ويتم احتسابها على الربح الذي حققته الشركة خلال السنة المحاسبية تخضع لها إجباريًا:

- شركات الأشخاص وشركات المساهمة بمفهوم القانون التجاري
- الشركات المدنية
- هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المكونة والمعتمدة
- المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري .

كما يمكن أن تخضع لها حسب الاختيار:

أ- الإعفاءات:

حسب نص المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تتراوح الحوافز الجبائية الممنوحة بين إعفاءات دائمة ومؤقتة، وتحصيل ذلك في ما يلي:

1- الإعفاءات الدائمة:

وردت في نص المادة: 138 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ما يلي:

▪ القطاع الفلاحي:

القطاع الفلاحي مثل صناديق التعاون الفلاحية، التعاونيات الفلاحية، وتشمل المبيعات والمداخيل وعمليات التأمين والبنك التي يحققها صندوق التعاون الفلاحي مع شركائه.⁽²⁾

(1) أنظر المادة 80 مكرر 01، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق.

(2) د. ركي حسن، محاضرات في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى ماستر جباية معمقة، تدقيق وحاسبة، جامعة 20 أوت سكيكدة 1955، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم الاقتصاد، 2020/ 2021، ص 22.

الفصل الثاني : انعكاسات النظام الجبائي الجزائري على الاقتصاد الوطني.

■ القطاع الاجتماعي:

مثل المؤسسات التابعة لجمعيات ذوي الاحتياجات الخاصة.

■ القطاع الاقتصادي:

كعمليات تصدير السلع والخدمات، تعاونيات صيد البحري وتربية المائيات.
إعفاءات أخرى حسب نفس المادة. (1)

2- الإعفاءات المؤقتة:

- المشاريع المنجزة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية **ANADE**، الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر **ANGEM**، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة **CNAC** لمدة 03 سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في استغلالها. كما ترفع الى 06 سنوات اذا كانت الأنشطة في منطقة يراد ترقيتها ابتداء من تاريخ الاستغلال وكما تممد أيضا بسنتين عند تعهد المستثمرون ب توظيف 03 عمال على الأقل لمدة غير محددة .
- القطاع السياحي حيث تستفيد المؤسسات المالية المستحدثة من قبل مستثمرين وطنيين أو أجانب من إعفاء لمدة 10 سنوات (2)، باستثناء وكالات السياحة والأسفار. (3)
- أرباح الودائع في حسابات الاستثمار المنجزة في إطار العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، لمدة خمس سنوات. (4)

(1) أنظر المادة 138، المتضمن قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، مرجع سابق.

(2) د. ركي حسن، مرجع سابق، ص 23.

(3) أنظر المادة 138، المتضمن قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، مرجع سابق .

(4) أنظر المادة 138، المتضمن قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، مرجع سابق .

الفصل الثاني : انعكاسات النظام الجبائي الجزائري على الاقتصاد الوطني.

ثالثاً: الإعفاء من الرسم على النشاط المهني TAP:

جاء في منشور قدمته المديرية العامة للضرائب والتي تهدف من خلاله إلى إعلام المصالح الجبائية، بإلغاء الرسم على النشاط المهني من خلال حذف المواد من: 217 إلى 231، ومن 357 إلى 364 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على التوالي، بموجب المواد 14 و 24 من قانون المالية لسنة 2024، وكذا بتعديل المادة 166 من قانون الإجراءات الجبائية، نتيجة لذلك، وهذا بموجب أحكام المادة 58 من نفس قانون المالية.

أ - الهدف من إلغاء الرسم:

وفقاً للبلاغ العام عن التدابير الجبائية الرئيسية لقانون المالية لسنة 2024، أن إلغاء الرسم على النشاط المهني يُعد تدبيراً جبائياً يساهم في تحسين مناخ الأعمال، من خلال تخفيف العبء الضريبي وبالتالي دعم الاستثمار والاقتصاد الوطني، كما سيخفف هذا الإلغاء العبء الضريبي على المؤسسات الاقتصادية، خاصة أن وعاء هذا الرسم كان واسعاً ويمس العديد من الأنشطة المهنية، علاوة على كونه يُحسب على رقم الأعمال في العموم.⁽¹⁾

أ - استحداث الرسم المحلي للتضامن وفقاً لتدابير قانون المالية 2024:

ما هو الرسم المحلي للتضامن؟

استحدث قانون المالية لسنة 2024 الرسم المحلي للتضامن، والذي تُخضع فيه أنشطة نقل المحروقات بواسطة الأنابيب، بحيث تخضع أرباح هذه الأنشطة للضريبتين IRG و IBS.

والملاحظ من توزيع الرسم TLS هو أن الرسم محلي، أي يدخل في مجال الجباية المحلية، حيث يُوزع عائده على الجماعات المحلية وصندوق التضامن والضمان لهذه الأخيرة، كما يُعتبر مصدراً للإيرادات المحلية للجماعات المحلية.⁽²⁾

(1) منشور رقم: 09، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2024، المؤرخ في: 12 فيفري 2024. ص 01.

(2) سعيد زنات، فاطمة عويّنة، من منظور الجباية المحلية في النظام الجبائي الجزائري: ماذا يعني التخلي عن النشاط المهني TAP واستحداث رسم محلي للتضامن ILS وفقاً للتدابير الجبائية لقانون المالية لسنة 2024؟، مجلة

الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة المسيلة، جامعة البليدة 02، مجلد 09، عدد 01، 2024، ص 315-

الفصل الثاني : انعكاسات النظام الجبائي الجزائري على الاقتصاد الوطني.

والملاحظ كذلك هو أن توزيع العائد الجبائي لهذا الرسم مماثل لتوزيع العائد الجبائي للرسم السابق TAP.

تستفيد فقط الجماعات المحلية التي تُمارس فيها الأنشطة المنجمية وأنشطة نقل المحروقات من ناتج هذا الرسم. فقط 5 % من ناتج الرسم تُخصص لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

الجماعات التي لا تُمارس فيها مثل هذه الأنشطة لن تستفيد من هذا المورد الجبائي، وبالتالي لن يكون لها مصدر محلي للإيرادات من هذا الرسم⁽¹⁾

رابعا: الضريبة على الرسم العقاري TF:

أ- الرسم العقاري على الملكيات المبنية:

حدد قانون الضرائب مباشرة والرسوم المماثلة في مادته: 248، الملكيات المبنية الواجب عليها الضريبة، مهما تكن وضعيتها القانونية والموجودة فوق التراب الوطني، باستثناء ما نص عليه في القانون صراحة بإعفاؤها من الضريبة، فتخضع الملكيات المبنية الآتية إلى الضريبة.

- المنشآت المخصصة لإيواء الأشخاص والمواد أو لتخزين المنتوجات.
- المنشآت التجارية الكائنة في محيط المطارات الجوية، والموانئ، ومحطات السكك الحديدية، ومحطات الطرقات، بما فيها ملحقاتها المتكونة من مستودعات وورشات للصيانة.
- أراضي البناءات بجميع أنواعها والقطع الأرضية التي تشكل ملحقا مباشرا لها ولا يمكن الاستغناء عنها.
- الأراضي غير المزروعة والمستخدمة للاستعمال التجاري أو الصناعي، كالورشات وأماكن إيداع البضائع وغيرها من الأماكن من نفس النوع، سواء كان يشغلها المالك أو يشغلها آخرون مجاناً أو بمقابل.⁽²⁾

(1) سعيد زنات، مرجع سابق ، ص 315-316.

(2) أنظر المادة 249، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ، مرجع سابق .

الفصل الثاني : انعكاسات النظام الجبائي الجزائري على الاقتصاد الوطني.

1- الإعفاءات الدائمة:

- تعفى بصفة كلية الملكيات المبنية المخصصة لمرفق عام أو منفعة عامة، شريطة ألا تُدر دخلاً.
- جميع العقارات التابعة للدولة، والولاية، والبلدية، وكذا التابعة للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، التي تمارس نشاطاً في ميدان التعليم، والبحث العلمي، والحماية الصحية والاجتماعية، وفي ميدان الثقافة والرياضة. (1)
- كما تُعفى البنايات المخصصة لأداء الشعائر الدينية .
- والأماكن العمومية التابعة للوقف .
- والعقارات التابعة لدول أجنبية والمخصصة لإقامة بعثاتهم الدبلوماسية والقنصلية المعتمدة لدى الحكومة الجزائرية، مع مراعاة قاعدة المعاملة بالمثل.
- كما تُعفى أيضاً تجهيزات المستثمرات الفلاحية. (2)

2- الإعفاءات المؤقتة:

- حسب نص المادة: 252 تُعفى العقارات غير الصحية أو التي على وشك الانهيار. (3)
- الملكيات المبنية التي تشكل السكن الرئيسي لمالكها، بشرط ألا يتجاوز المبلغ السنوي للضريبة 1400 دج، وألا يتجاوز الدخل الشهري للخاضعين للضريبة مرتين الأجر الوطني المضمون. (4)
 - البنايات الجديدة، وإعادة البناءات، وإضافات البنايات، ينتهي هذا الإعفاء بداية من أول يناير من السنة التي تلي سنة إنجازها، أما في حالة الشغل الجزئي للأماكن قيد الإنجاز، يُستحق الرسم على المساحة المنجزة ابتداءً من أول يناير من السنة التي تلي سنة شغل الأماكن.
 - البنايات وإضافة البنايات المستعملة في إطار النشاطات التي يمارسها الشباب، في إحدى الصيغ الخاصة بالاستثمار، والمؤهلين للاستفادة من إعانات: **ANADE ، CNAC ، ANGEM**، لمدة

(1) أنظر المادة 250، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق .

(2) ركي، أحسن، مرجع سابق، ص 43.

(3) أنظر المادة 252، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق.

(4) ركي أحسن، مرجع سابق، ص 43.

الفصل الثاني : انعكاسات النظام الجبائي الجزائري على الاقتصاد الوطني.

(1) ثلاث سنوات من تاريخ إنجازها، وترتفع إلى ست سنوات عندما تكون هذه البناءات في

مناطق يجب ترقيةها من طرف الدولة. (2)

▪ السكن العمومي الإيجاري التابع للقطاع العام .

ب- الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية:

1- الإعفاءات:

تُمثل الإعفاءات المطبقة على الملكيات غير المبنية ما يلي:

▪ الملكيات التي تتوفر فيها شرطي المنفعة العامة، وغير المدرة للربح، والتي تكون تابعة للدولة،

والولايات، والبلديات، والمؤسسات العمومية أو التعليمية أو الإسعافية. (3)

▪ غير أن هذا الإعفاء لا يُطبق على الملكيات التابعة لهيئات الدولة، والولايات، والبلديات، والتي

تكتسي الطابع الصناعي أو التجاري .

▪ الأراضي المشغولة بالسكك الحديدية.

▪ الأملاك التابعة للأوقاف العمومية، والمتكونة من ملكيات غير مبنية.

▪ الأراضي والقطع الأرضية الخاضعة للرسم العقاري على الملكيات المبنية. (4)

خامسا: الضريبة الجزافية الوحيدة:

الضريبة الجزافية الوحيدة هي نظام جبائي مبسّط تم استحداثه بهدف تسهيل الإجراءات

الضريبية لفئة معينة من المكلفين بالضريبة، ويُطبق هذا النظام على الأشخاص الطبيعيين الذين

يمارسون أنشطة صناعية أو تجارية أو غير تجارية أو حرفية، إضافة إلى بعض التعاونيات، مثل

التعاونيات الفنية والتقليدية، وكذلك الشركات المهنية المدنية، شريطة أن لا يتجاوز رقم أعمالهم

السنوي 8 ملايين دينار جزائري . (5)

(1) أنظر المادة 252، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق .

(2) أنظر المادة 252، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق .

(3) أنظر المادة 261 فقرة هـ، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق .

(4) أنظر المادة 261 فقرة هـ، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق .

(5) أنظر المادة 282 مكرر 01، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق.

الفصل الثاني : انعكاسات النظام الجبائي الجزائري على الاقتصاد الوطني.

ويتميّز هذا النظام بدمجه لعدة ضرائب ورسوم في ضريبة واحدة شاملة، حيث تغطي هذه الضريبة كلاً من: الضريبة على الدخل الإجمالي، والرسم على القيمة المضافة، والرسم المحلي للتضامن .

لكن لا يستفيد من هذا النظام أولئك الذين اختاروا طوعية الخضوع لنظام الضريبة على الربح الحقيقي أو النظام المبسط للمهن غير التجارية، وذلك حسب ما هو منصوص عليه قانوناً.⁽¹⁾

1- الإعفاءات:

يتضمن النظام الجبائي الجزافي إعفاءات ضريبية تهدف إلى تشجيع النشاطات الاجتماعية والفنية والحرفية، بالإضافة إلى دعم المؤسسات الصغيرة ذات الطابع التضامني أو التنموي.⁽²⁾

وتُستثنى من الضريبة الجزافية الوحيدة، حسب ما ورد في المادة 282 مكرر 6، المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة المعتمدة قانوناً، إلى جانب الهياكل الملحقة بها، وذلك في إطار تشجيع إدماج هذه الفئة في الدورة الاقتصادية.

كما يشمل الإعفاء الإيرادات المحققة من طرف الفرق المسرحية، والحرفيين التقليديين، والأشخاص الذين يمارسون أنشطة فنية أو حرفية، بشرط أن يكونوا مسجلين وفق دفتر شروط تنظمه النصوص القانونية والتنظيمية.

من جهة أخرى، يُعفى من هذه الضريبة رقم الأعمال الناتج عن نشاط جمع وبيع الحليب الطازج، لما لهذا النشاط من أهمية في دعم الاقتصاد المحلي وتحقيق الأمن الغذائي.

أما بالنسبة للمؤسسات المنشأة في إطار برامج دعم التشغيل التي تشرف عليها هيئات مثل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاوالاتية، أو الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، أو الصندوق⁽³⁾

(1) أنظر المادة 282 مكرر 01، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق.

(2) أنظر المادة 282 مكرر 06، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق .

(3) أنظر المادة 282 مكرر 06، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق .

الفصل الثاني : انعكاسات النظام الجبائي الجزائري على الاقتصاد الوطني.

الوطني للتأمين عن البطالة، فهي تستفيد من إعفاء تام من الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة ثلاث سنوات، بدءًا من تاريخ دخولها حيّز النشاط.⁽¹⁾

الفرع الثاني: الحوافز الجبائية المفروضة على رقم الأعمال:

يعد النظام الجبائي من أهم الآليات التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا الإطار نظم قانون الضرائب مختلف أنواع الحوافز الجبائية، سواء كانت إعفاءات دائمة أو مؤقتة أو تخفيضات لفائدة القطاعات ذات الأولوية.

يهدف هذا الفرع إلى تسليط الضوء على جملة من الحوافز الجبائية الممنوحة في إطار قانون الضرائب، والمتمثلة في: الحوافز الجبائية المفروضة على رقم الأعمال.

أولاً: الرسم على القيمة المضافة TVA:

تنص التشريعات الجبائية الجزائرية على إعفاءات متعددة من الرسم على القيمة المضافة، تتعلق بثلاث فئات رئيسية من العمليات:

العمليات التي تتم داخل التراب الوطني، العمليات التي تتم عند الاستيراد، العمليات التي تتم عند التصدير.

أ- العمليات التي تتم في الداخل:

جاء في المادة 8 من قانون الرسم على القيمة المضافة أن بعض العمليات تستثنى من مجال تطبيق هذا الرسم، وتشمل:⁽²⁾

- المنتجات الخاضعة للرسم الصحي على اللحوم، مع استثناء اللحوم الحمراء المجمدة.
- الحيوانات الخاضعة لنفس الرسم، بشرط أن تكون العملية متعلقة بالبيع الأول بعد الذبح فقط.

(1) أنظر المادة 282 مكرر 06، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق .

(2) أنظر المادة 08، قانون الرسوم على رقم الأعمال، المديرية العامة للضرائب ، وزارة المالية ، الجزائر ،

2024 ، أمر رقم 94-03 المؤرخ في 31 ديسمبر 1994 المتضمن قانون المالية لسنة 1995.

الفصل الثاني : انعكاسات النظام الجبائي الجزائري على الاقتصاد الوطني.

▪ مصوغات الذهب والفضة والبلاتين الخاضعة لرسم الضمان، مع استثناء المجوهرات الفاخرة كما نصت عليه نفس المادة.

▪ العمليات المنجزة من طرف الأشخاص الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة.

▪ العمليات المنجزة بين الشركات التابعة لنفس المجموعة.

أما المادة 9، فقد حددت قائمة واسعة من العمليات المعفاة، من بينها: ⁽¹⁾

▪ بيع الحبوب الموجهة لصناعة الدقيق والسميد، والخبز العادي والممتاز.

▪ بيع الحليب ومشتقاته سواء غير المركز أو المركز والمحلى، بما في ذلك حليب الأطفال.

▪ المنتجات الصيدلانية المدرجة في المدونة الوطنية للأدوية.

▪ الخدمات المقدمة في إطار مطاعم اجتماعية تقدم الوجبات بالمجان أو بأسعار رمزية للمحتاجين والطلبة، بشرط عدم تحقيق الربح.

▪ العمليات المتعلقة بإقامة نصب تذكارية مخصصة لشهداء ثورة التحرير أو لجيش التحرير الوطني.

▪ بيع سيارات سياحية جديدة أو لا يتجاوز عمرها ثلاث سنوات بسعة لا تتجاوز 1800 سم .

▪ بيع الكراسي المتحركة والدراجات المعدلة الخاصة بالمعاقين.

▪ المواد والخدمات المستعملة في ممارسة نشاط المحروقات.

▪ العمليات التي يقوم بها بنك الجزائر في إطار مهمته بإصدار النقد.

▪ التبرعات الموجهة للهلال الأحمر الجزائري أو جمعيات إنسانية، بشرط توزيعها مجاناً على المحتاجين.

▪ التظاهرات الثقافية أو الرياضية أو الفنية المنظمة في إطار وطني أو دولي.

❖ مع مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل ما يلي: ⁽²⁾

▪ عمليات البيع أو الخدمات الموجهة للبعثات الدبلوماسية أو القنصلية أو المنظمات الدولية، شريطة استعمالها الرسمي أو الشخصي من قبل هذه البعثات.

▪ عمليات تزويد السفن والطائرات الموجهة للنقل الدولي.

(1) أنظر المادة 09، قانون الرسوم على رقم الأعمال، مرجع سابق.

(2) أنظر المادة 09، قانون الرسوم على رقم الأعمال، مرجع سابق.

الفصل الثاني : انعكاسات النظام الجبائي الجزائري على الاقتصاد الوطني.

- عقود التأمين الخاصة بالأشخاص.
 - القروض البنكية والعقارية بما في ذلك صيغ التمويل الإسلامي كـ "المرابحة" و "الإجارة المنتهية بالتمليك".
 - بيع أغذية المواشي والدواجن المنتجة محليًا.
 - التنازل عن التحف الفنية أو الأثرية لصالح المؤسسات الثقافية الوطنية.
 - تذاكر النقل الجوي نحو الجنوب الكبير.
 - بيع السمك البلطي المنتج محليًا.⁽¹⁾
- ب- العمليات التي تتم عند الاستيراد:

تناول قانون الرسم على القيمة المضافة في مواده من 10 إلى 12 جملة من الإعفاءات الخاصة بالعمليات المرتبطة بالاستيراد. فقد نصت المادة 10 على إعفاء المنتجات المستوردة من الرسم على القيمة المضافة شريطة أن تكون هذه المنتجات معفاة أيضًا من الرسم ذاته عند بيعها داخل التراب الوطني، ويتم ذلك وفقًا لنفس الشروط والقيود المعمول بها في السوق المحلية.⁽²⁾

أما المادة 11، فقد وسعت من نطاق الإعفاء ليشمل البضائع الموضوعة تحت أنظمة جمركية خاصة، مثل: القبول المؤقت، العبور، الإيداع، والمناقلات، وذلك دون الإخلال بالقواعد العامة الواردة في قانون الجمارك، لا سيما المادة 178 منه.

كما تم إعفاء البضائع التي تستفيد من قبول استثنائي خاضع لإعفاء جمركي وفقًا للمواد 197، 202، و 213 من القانون الجمركي، وكذلك الطائرات المخصصة للملاحة الجوية، والمواد الخام أو المصنعة المعدة لأغراض التصنيع أو الصيانة أو الترميم أو التحويل للسفن والطائرات.⁽³⁾

(1) أنظر المادة 09، قانون الرسوم على رقم الأعمال، مرجع سابق.

(2) أنظر المادة 10، قانون الرسوم على رقم الأعمال، مرجع سابق.

(3) أنظر المادة 11، قانون الرسوم على رقم الأعمال، مرجع سابق.

الفصل الثاني : انعكاسات النظام الجبائي الجزائري على الاقتصاد الوطني.

إضافة إلى ذلك، تم إعفاء الذهب المعد للاستعمال النقدي، والنقود الذهبية، والبضائع المستوردة في إطار المقايضة، والسفن المخصصة لشركات الملاحة البحرية، فضلاً عن التحف الفنية والثقافية المستوردة من طرف المتاحف الوطنية بهدف استرجاع التراث الوطني. (1)

وفي المادة 12، تم التنبيه إلى أنه لا يمكن الاستفادة من الإعفاءات المنصوص عليها في المادتين 9 و 11 بالنسبة للمنتجات المحددة صراحة في التعريف الجمركية، باستثناء تلك التي تُعتبر مشابهة لها من حيث الخصائص أو الاستعمال. (2)

ج - العمليات التي تتم عند التصدير:

تُغفَى من الرسم على القيمة المضافة كل العمليات المرتبطة ببيع وصنع البضائع الموجهة للتصدير، شريطة احترام شروط محددة تتعلق بإثبات العملية. فحتى يُمنح الإعفاء، يجب على البائع أو الصانع أن يقوم بتقييد الإرساليات في سجلاته المحاسبية أو، عند الاقتضاء، في السجل الخاص المنصوص عليه في المادة 72 من نفس القانون، وذلك حسب التسلسل الزمني، مع تضمين البيانات الضرورية كعدد الطرود، علاماتها، أرقامها، نوع البضائع، قيمتها، والجهة الموجهة إليها.

وتستفيد من نفس الإعفاءات عمليات البيع والصنع للبضائع ذات المنشأ الوطني، الموجهة إلى المناطق التجارية الموضوعة تحت الرقابة الجمركية المؤسّسة قانوناً. غير أن هذا الإعفاء لا يشمل مبيعات معينة تتم لأغراض التصدير من قبل تجار الآثار أو لحسابهم، والتي تتعلق بالتحف والكتب القديمة والقطع الأثرية والفنية ذات الطابع التاريخي. ويُستثنى من ذلك المبيعات الخاصة بالأعمال الفنية الأصلية التي أنجزها فنانون على قيد الحياة أو توفوا منذ أقل من عشرين سنة.

كما لا تستفيد من الإعفاء عمليات البيع المتعلقة بالأحجار الكريمة، المعادن الثمينة، المجوهرات، وغيرها من المصنوعات الثمينة، باستثناء الحلي التقليدية المصنوعة من الفضة، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك. (3)

(1) أنظر المادة 11، قانون الرسوم على رقم الأعمال، مرجع سابق.

(2) أنظر المادة 12، قانون الرسوم على رقم الأعمال، مرجع سابق .

(3) أنظر المادة 13، قانون الرسوم على رقم الأعمال، مرجع سابق .

الفصل الثاني : انعكاسات النظام الجبائي الجزائري على الاقتصاد الوطني.

المبحث الثاني: آثار الحوافز الجبائية:

أثرت الحوافز الجبائية المعتمدة في الجزائر بشكل واضح على النشاط الاقتصادي، حيث ساهمت في تنشيط الاستثمار المحلي من خلال تقليل التكاليف الضريبية على المؤسسات، مما أتاح لها توسيع نشاطها ورفع قدرتها التشغيلية، كما ساعدت في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر عبر منح امتيازات جبائية محفزة في إطار قوانين الاستثمار. وقد امتدت هذه الآثار لتشمل مختلف المؤسسات الاقتصادية، التي استفادت من بيئة ضريبية أكثر مرونة، شجعتها على الاندماج في الدورة الاقتصادية الرسمية.

ومع ذلك، فإن نجاح هذه الحوافز يظل مرهوناً بتوفر شروط أساسية، مثل استقرار النصوص القانونية، وضوح الإجراءات، والمتابعة الفعالة لضمان احترام الالتزامات وتحقيق الأثر التنموي المنتظر ولهذا ارتأينا تقسيم هذه المطلب إلى مطلبين، تناولنا فيه أثر الحوافز الجبائية على الاستثمار في (المطلب الأول)، و (المطلب الثاني) آثار الحوافز الجبائية على المؤسسات الأخرى .

الفصل الثاني : انعكاسات النظام الجبائي الجزائري على الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: أثر الحوافز الجبائية على الاستثمار:

إن دور الدولة عن طريق الضريبة في مجال توجيه الاستثمار أصبح جد ضروري من أجل دعم القطاعات الحيوية بالنسبة للاقتصاد، ومنها على سبيل المثال: قطاعات إنتاج السلع ذات الاستهلاك الواسع، وقطاع السكن الذي يعرف طلبًا واسعًا، وغيرها من القطاعات الهامة. ⁽¹⁾ ولهذا سنحاول في هذا المطلب تبيان الآثار الإيجابية والسلبية التي تترتب عن الاستثمار بنوعيه الاستثمار المحلي (الفرع الأول) والاستثمار الأجنبي المباشر (الفرع الثاني) و شروط فعالية الحوافز الجبائية (الفرع الثالث).

الفرع الأول: أثر الحوافز الجبائية على الاستثمار المحلي:

إن دور الضرائب اليوم في بعث الاستثمار أصبح متوقفاً على مدى الإعفاءات الضريبية أو تخفيضها على بعض الاستثمارات التي ترغب الدولة في تتميتها، ورفعها على بعض الاستثمارات الأخرى التي تسعى إلى الحد منها.

أولاً: تحسين القدرة الشرائية:

إن نجاح السياسة الضريبية في الحياة الاقتصادية مرتبط بمدى احتفاظها بقوة شرائية عالية، والتي تُعد بدورها محفزاً على الاستثمار الخاص. كما أنه يمكن تقليل وتخفيض الضرائب المرتبطة بالاستثمار والإنتاج، خصوصاً الضرائب غير المباشرة والرسوم، والعمل على الحفاظ على القوة الشرائية للمجتمع. ⁽²⁾

(1) حداد فريد، آفاق السياسة الجبائية في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، فرع علوم التسيير م التسيير، 2011/ 2012، ص 26.

(2) رضا خلاصي، شذرات النظرية الجبائية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص -

الفصل الثاني : انعكاسات النظام الجبائي الجزائري على الاقتصاد الوطني.

ثانيا: تحسين مناخ الاستثمار:

تؤدي السياسات الضريبية وحوافزها دوراً هاماً في جذب وتحسين مناخ الاستثمارات داخل الدولة، حيث تقدم عدداً من المزايا التي تعمل على تشجيع المشاريع والاستثمار في مجالات مرغوب فيها اقتصادياً واجتماعياً. (1)

ثالثا: تعزيز الاستثمار:

تعد الحوافز الجبائية أداة هامة تُستخدم لتعزيز الاستثمار، وتهدف إلى جذب المستثمرين وتشجيعهم على الاستثمار في البلاد من خلال تقديم مزايا مالية أو ضريبية، وتعتبر هذه الحوافز مهمة لتعزيز الاستثمار في الاقتصاد الجزائري وتحسين مناخ الأعمال.

إلا أنه يجب تحقيق توازن بين تقديم (2) الحوافز الجبائية وحماية المصالح الوطنية، وضمان استفادة الاقتصاد الجزائري من الاستثمارات الأجنبية. (3)

رابعا: تخفيض تكلفة الاستثمار وزيادة إنشاء المشاريع الاستثمارية:

طبقاً للمرسوم المتعلق بتوجيه الاستثمار، تُعتبر الجبائية من بين الأدوات المحفزة لخلق المؤسسات واقتناء المعدات، من خلال التسهيلات الضريبية الممنوحة لهذه المؤسسات المرتبطة بالعملية الإنتاجية.

وذلك في قوانين محددة، من خلال كل مرحلة سواء مرحلة الإنجاز أو مرحلة الاستغلال.

(1) حنه نعيم فهم، تقييم سياسة الحوافز الضريبية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية- دراسة اقتصادية لتجربتي مصر وسوريا -، الاستثمارات والتنمية وتحديات القرن الحادي والعشرين، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، الإسكندرية، 2003، ص 257.

(2) بن سونة، أثر الحوافز الجبائية على إنتاجية المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، -2023، ص 241.

(3) بن سونة، مرجع سابق، ص 241.

الفصل الثاني : انعكاسات النظام الجبائي الجزائري على الاقتصاد الوطني.

إن هذه الحوافز الجبائية لها دور كبير في زيادة إنشاء المشاريع الاستثمارية من جهة، وتخفيض التكلفة من جهة أخرى، وذلك من خلال الإعفاءات والتخفيضات الضريبية والجمركية. (1)

خامسا: خلق فرص عمل:

يمكن أن تؤدي الحوافز الضريبية التي تستهدف خلق فرص العمل، مثل الإعفاءات الضريبية لتوظيف موظفين جدد أو تحديد مكان في مناطق معينة، إلى زيادة مستويات التوظيف، كما يمكن أن يؤدي المزيد من العمال إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية، حيث يتم تقسيم المهام بين قوة عاملة أكبر. (2)

كما أن الاستثمار يُعدّ دعامةً لسياسة العمالة، فكلما ارتفع معدل الاستثمار، كلما زادت معدلات التشغيل، ووصلت العمالة إلى أقصى حدّ ممكن، أما بالنسبة إلى أثر الضريبة على العمالة، فهي مسألة معقدة ومهمة في نفس الوقت، وتأخذ عدة حالات وأبعاد، ويعود ذلك إلى اختلاف الضرائب التي تفرضها الدولة.

الضرائب على الاستهلاك بدورها تلعب نفس الدور والأثر على الاستثمار والتوظيف، كونها ترفع من أسعار السلع والخدمات، وتُنقص من حجم الطلب، وتُضعف من إيرادات وأرباح المؤسسات الإنتاجية.

أما الضرائب التي تُفرض على العمل كمادة خاضعة، وهو ما يُعرف بجباية العمل، ومنها الضريبة على الأجور والدفع الجزافي الذي ألغي في القانون الضريبي الجزائري بموجب قانون (3)

(1) عجابي رانيا، بلعابد حليلة، أثر التحفيزات الجبائية على دعم الاستثمار المحلي في الجزائر: دراسة حالة بمركز الضرائب قالمة، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، -2020/2019، ص 76-77.

(2) بن سونة عبد الرحمن،، مرجع سابق، ص 85.

(3) حداد فريد، مرجع سابق، ص 26-27.

الفصل الثاني : انعكاسات النظام الجبائي الجزائري على الاقتصاد الوطني.

المالية لسنة 2006، فهذه الضرائب تُعرقّل المنتجين ولا تُحفّزهم على التوظيف باعتبارها ترفع من تكاليف العمالة (1).

سادسا: تعزيز التنمية في المناطق المستهدفة:

تُعدّ الحوافز الجبائية من بين الآليات الفعّالة التي يمكن استخدامها لتوجيه الاستثمارات نحو المناطق المحرومة اقتصاديًا أو نحو قطاعات معينة تحتاج إلى دعم. فمن خلال منح إعفاءات أو تخفيضات ضريبية للمؤسسات التي تختار الاستثمار في هذه المناطق، يمكن تحفيز الشركات على إنشاء مشاريع جديدة أو توسيع نشاطها، مما يساهم في تنشيط الحركة الاقتصادية محليًا.

ويؤدي هذا التوجه إلى تعزيز التنمية الإقليمية عبر خلق فرص عمل جديدة، وتحسين مستوى الدخل، وتوفير الخدمات الأساسية للسكان المحليين، مما يساهم بدوره في تقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف المناطق، والحد من معدلات الفقر والتهمةيش (2).

الفرع الثاني: أثر الحوافز الجبائية على الاستثمار الأجنبي المباشر:

تُعتبر الحوافز المالية والتمويلية من أهم العوامل التي تؤثر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك نظرًا لتأثيرها على معدل العائد من النشاط الاقتصادي (3).

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد مصادر التمويل الخارجية دورًا مهمًا وحيويًا، لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية وتخفيف أعبائها، ومساهمته في توليد الادخار، كما يساهم في توظيف العمالة الوطنية ويقلل من معدلات البطالة، علاوة على ذلك يساهم بشكل كبير في نقل التقنية الحديثة (4) التي يقوم المستثمر الأجنبي بجلبها لخدمة مشاريعه، وبالتالي زيادة كفاءة العاملين

(1) حداد فريد، مرجع سابق، ص 26-27.

(2) بن سونة عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 89.

(3) نشيدة معزوز، دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر خلال التسعينات -، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب - البلدية، كلية التسيير والعلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، البلدية، 2005، ص 42.

(4) طالبي محمد، أثر الحوافز الجبائية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة البلدية، ص 313.

الفصل الثاني : انعكاسات النظام الجبائي الجزائري على الاقتصاد الوطني.

المحليين من خلال عمليات التدريب والتأهيل لاستعمال مثل هذه التكنولوجيا، كما يسعى أيضاً إلى زيادة وتيرة الإنتاج وتقليل الاعتماد على الاستيراد. (1)

إلا أن تجارب العديد من البلدان النامية في منح الحوافز والإعفاءات الضريبية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لم تبلغ أهدافها ولم تؤت ثمارها، فكثيراً ما تتطوي التشريعات الضريبية على تفضيل المستثمرين الجدد.

كذلك فإن الحوافز فقدت الكثير من أهميتها، وذلك لاعتبارها أمراً مفروغاً منه، فهي مطبقة في كافة دول العالم دون استثناء، مما يجعلها ميزة متوفرة وليست نادرة. وكمثال على ذلك، ليست كل الدول تمتلك حجم سوق كبير، لكن جميعها تطبق نظاماً للحوافز الجبائية. (2)

لذلك تُعد الحوافز الضريبية عاملاً ثانوياً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنةً بالعوامل الأساسية الأخرى مثل: حجم السوق، الوصول إلى المواد الخام، وتوفر العمالة الماهرة.

فالمستثمرون يضعون في اعتبارهم مجموعة من العناصر الأخرى، مثل جودة الإطار التشريعي، جاذبية السوق وربحيته، وجود بيئة قانونية غير تمييزية، توافر موارد بشرية مؤهلة بتكاليف مناسبة، استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية، وتوفر البنية التحتية الملائمة. وبالتالي، فإن العوامل الجبائية ضرورية لكنها ليست كافية لجلب الاستثمارات الأجنبية. (3)

فالمستثمرون عموماً يميلون إلى تبني عملية من مرحلتين عند تقييم الدول التي يعتزمون الاستثمار فيها؛ ففي المرحلة الأولى، يقومون بفحص البلدان بناءً على المحددات الأساسية، وفي حال توفر هذه العوامل، ينتقلون إلى المرحلة الثانية حيث تصبح معدلات الضرائب والحوافز الضريبية ذات أهمية. (4)

(1) إلهام بوجعدار، أ. سناء العايب، دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي - حالة الجزائر، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 02، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، عدد 03، 2015، ص 109.

(2) طالبي محمد، مرجع سابق، ص 319.

(3) حداد فريد، مرجع سابق، ص 203.

(4) عفيف عبد الحميد، عوينان عبد القادر فعالية الحوافز الضريبية في تطوير الاستثمار - حالة الجزائر 2010 - 2018 - جماعة آكلي محمد أولحاج البويرة، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد 20، عدد 02، 2020، ص 532.

الفصل الثاني : انعكاسات النظام الجبائي الجزائري على الاقتصاد الوطني.

أولاً: جلب رؤوس الأموال:

يُعدّ تبني سياسة فعالة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية أحد الأساليب الهامة لتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يتم ذلك من خلال تقديم حزمة من الضمانات والتسهيلات التحفيزية التي تُمنح لفئة معينة من المستثمرين الأجانب، بهدف تحقيق أهداف استراتيجية، من أبرزها نقل التكنولوجيا الحديثة وخلق فرص عمل جديدة.

إن توجيه وتحديد هذه الامتيازات، لاسيما الجبائية منها، بشكل مدروس، يؤدي إلى آثار إيجابية على هيكل الاقتصاد الوطني.

وقد أظهرت العديد من الدراسات أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة يساهم، بدرجة أكبر من الاستثمار المحلي، في دعم النمو الاقتصادي، نظراً لما تحمله من تقنيات متطورة وما تخلقه من تفاعل ديناميكي مع اليد العاملة المحلية في الدولة المستقبلية.⁽¹⁾

ثانياً: جذب التكنولوجيا:

تُعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدراً جيداً وفعالاً لنقل التقنيات التكنولوجية الحديثة والمتطورة إلى الدول النامية. وعلى الرغم من وجود طرق أو قنوات أخرى غير الاستثمارات المباشرة يمكن للدول المضيفة من خلالها جذب التقنيات التكنولوجية، مثل العقود الإدارية والتراخيص والبحوث المنشودة.

إلا أن الاستثمارات المباشرة تُمثل الطريقة الأجدى، خصوصاً لبعض أنواع الصناعات مثل الاستخراجية، ويتطلب الحد الأدنى من التقدم الصناعي توفر يد عاملة مدربة، وأخصائيين، وفنيين، ومهندسين، حتى تتمكن الدولة من استغلال التكنولوجيا المستوردة.⁽²⁾

(1) سارة أمدر، تهاني عطاطرة، تأثير الحوافز الجبائية على ترقية الاستثمار في التشريع الجزائري، مذكرة نيل شهادة الماستر، جامعة 8 ماي - 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم القانونية والإدارية، تخصص قانون عام، قالمة، 2020/2021، ص 49.

(2) نشيدة معزوز، مرجع سابق، 2005، ص 35-36.

الفصل الثاني : انعكاسات النظام الجبائي الجزائري على الاقتصاد الوطني.

ثالثا: جذب الخبرات الإدارية والتسويقية:

يترتب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انتقال القدرات التكنولوجية والخبرات الإدارية والتسويقية، وهي خبرات تحتاجها الدول النامية لتحقيق التنمية الاقتصادية. ولهذا، اتجهت هذه الدول، ومن بينها الجزائر، إلى تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتحقيق هذا الهدف. (1)

رابعا: توفير العملة الصعبة:

يساهم الاستثمار بشكل فعال في توفير العملة الصعبة للدولة، وذلك من خلال قيام المشاريع الاستثمارية بإنتاج سلع وخدمات موجهة أساساً نحو التصدير.

وتتميز هذه المنتجات غالباً بجودة عالية وقدرة تنافسية تسمح لها بالدخول إلى الأسواق الدولية والمنافسة فيها بقوة، ومن خلال تصدير هذه المنتجات، يتم تحقيق إيرادات بالعملة الأجنبية، مما يساهم في دعم الاحتياطات الوطنية من النقد الأجنبي، كما يؤدي ذلك إلى تقليص العجز في الميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات مقارنة بالواردات، وهو ما ينعكس بدوره بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات للدولة المضيفة، ويعزز من استقرارها الاقتصادي والمالي. (2)

(1) طالبى محمد، مرجع سابق، ص 315.

(2) سارة أمدر، تهاني عطاطرة، مرجع سابق، ص 49.

الفصل الثاني : انعكاسات النظام الجبائي الجزائري على الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: آثار الحوافز الجبائية على المؤسسات الأخرى:

تعد الحوافز الجبائية من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الدولة لدعم المؤسسات وتحفيز النشاط الاقتصادي، غير أن أثرها لا يقتصر على المؤسسات المستفيدة فقط، بل يمتد ليشمل مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين. وعليه، يتناول هذا المطلب تحليل الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الحوافز على باقي المؤسسات، إضافة إلى إبراز الشروط الضرورية لضمان فعاليتها وتحقيق الأهداف المرجوة منها. ولهذا سنتناول : آثار الحوافز الجبائية على الجانب الاقتصادي (الفرع الأول) ، آثار الحوافز الجبائية على الجانب الاجتماعي (الفرع الثاني) ، وشروط فعالية الحوافز الجبائية (الفرع الثالث) .

الفرع الأول: آثار الحوافز الجبائية على الجانب الاقتصادي:

الحوافز الجبائية تعتبر من الأدوات الاستراتيجية التي تعتمدها الدولة لدعم النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية. فهي تساهم في خلق بيئة ملائمة للاستثمار، وتؤثر بشكل مباشر في أداء المؤسسات وقراراتها الاقتصادية. ومن خلال دورها التحفيزي، تسهم هذه الحوافز في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني وتعزيز فعالية السياسات الاقتصادية العامة، ما يجعل من دراستها ضرورة لفهم مدى تأثيرها في تحسين المؤشرات الاقتصادية .

أولاً: الابتكار التجاري:

يمكن للحوافز الضريبية أن تحفز الابتكار وزيادة الأعمال من خلال تقليل العبء المالي المرتبط ببداية عمل تجاري جديد أو تطوير منتجات جديدة، يمكن أن يؤدي هذا إلى زيادة الابتكار والتقدم التكنولوجي والقدرة التنافسية. (1)

ثانياً: ترقية الإنتاج الوطني:

يتم ذلك من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عمومية كانت أم خاصة، من أجل ترقية الإنتاج الوطني وإنعاش القطاع الصناعي، وتعتبر عملية دعم وتنمية هذه المؤسسات في مختلف المجالات سعياً مجتمعياً دائماً نحو الاستغلال العقلاني للموارد الاقتصادية، عن طريق

(1) بن سونة عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 89.

الفصل الثاني : انعكاسات النظام الجبائي الجزائري على الاقتصاد الوطني.

تحويلها إلى منتجات رقمية تحقق أقصى قيمة مضافة ممكنة وبأقل التكاليف الاقتصادية والاجتماعية. (1)

ثالثا: تشجيع التصدير :

تُعد الحوافز الجبائية من بين الوسائل التي تعتمد عليها الدول لدعم صادراتها، حيث تلجأ إلى تقديم إعفاءات وتخفيضات ضريبية للمصدرين، بهدف تقليل الأعباء المالية وتحفيز الأنشطة التصديرية. كما تندرج هذه الإجراءات ضمن مجموعة أوسع من البرامج والآليات المخصصة لدعم التصدير. وتبرز أهمية السياسة الضريبية في هذا السياق من خلال قدرتها على التأثير المباشر في حركة الصادرات، سواء بشكل إيجابي أو سلبي، وذلك حسب طبيعة الأهداف الاقتصادية العامة التي تسعى الدولة إلى تحقيقها عبر سياساتها. فمن جهة، يمكن استخدام الضرائب⁽²⁾ كأداة لتشجيع التصدير ، ومن جهة أخرى قد تُوظف كوسيلة للحد من بعض أنواع التصدير التي لا تتماشى مع الخطط الاقتصادية المعتمدة. (3)

رابعا: توسيع الوعاء الضريبي:

الهدف من آلية الحوافز الجبائية هو توسيع الوعاء الضريبي، وبالتالي زيادة الحصيلة الضريبية لتمويل الخزينة العمومية، من خلالها يتم دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (4) قد ترتفع الإيرادات الضريبية إذا قام المنتجون بزيادة الإنتاج والمبيعات نتيجة لتخفيض الضرائب، وبالتالي ستزيد العائدات المتحصلة عن الضرائب كما يمكن أن تؤدي الحوافز الضريبية

(1) زهية لموشي، مرجع سابق، ص 20 .

(2) خيرى عثمان فريز، فرج عبد العالي، السياسة الضريبية وأثرها على التصدير، دكتورا في الاقتصاد والمالية، كلية الحقوق، جامعة أسبوط، عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، ص 542 .

(3) خيرى عثمان فريز، فرج عبد العالي، مرجع سابق ، ص 542 .

(4) محمد بوطالعة، نسيم بوكحيل، التوجه نحو سياسة تحفيز جبائي لتوسيع الوعاء الضريبي: بالإشارة لحالة الجزائر، جامعة أم البواقي، المركز الجامعي - ميلة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، عدد 3، 2015، ص 97 .

الفصل الثاني : انعكاسات النظام الجبائي الجزائري على الاقتصاد الوطني.

التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي في النهاية سلبا إذا انخفضت الإيرادات الضريبية بسبب تحسينات في التهرب الضريبي أو انخفاض الأسعار بفعل منافسة السوق الزائدة. (1)

إذ أنه يمكن بعد ذلك إعادة استثمار هذه الإيرادات الضريبية المرتفعة في الاقتصاد، مثل تمويل مشاريع البنية التحتية العامة أو برامج الرعاية الاجتماعية. (2)

لكن هذا الهدف الذي يرجى تحقيقه يكون على المدى البعيد إلا أنها على المدى القصير، فالإعفاءات التي تمنحها الدولة تُعتبر كأعباء تتحملها ميزانيات الدولة في شكل تكاليف، والتي ينتج عنها تخفيض الإيرادات المُحصلة من طرف الدولة، وباعتبار هذه التسهيلات والإعفاءات الجبائية ممنوحة في إطار قانون الاستثمار، فهي لا تعدو أن تكون تكلفة تقع على عاتق الدولة إذ أنها تؤدي إلى تخفيض إيرادات ميزانية الدولة مقارنة مع الإيرادات الحقيقية المنتظر الحصول عليها في حالة غياب هذه الإعفاءات، وتُعتبر فرصاً ضائعة على خزينة الدولة. (3)

خامسا: أثرها على الناتج المحلي الداخلي الخام خارج المحروقات:

الحوافز الضريبية المقدمة من طرف الدولة الجزائرية لها تأثير إيجابي على الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، ويمكن تفسير ذلك من حقيقة أن هذه الحوافز تؤدي إلى زيادة عدد المشاريع الاستثمارية، مما يعزز العملية الإنتاجية، وبالتالي خلق قيمة مضافة والمساهمة في النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات. (4)

(1) بن سونة عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 98.

(2) بن سونة عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 230 .

(3) زين راضية، سياسة التحفيز الجبائي وفعاليتها في ترقية المقاولاتية على المستوى المحلي – تجربة المشاريع المقاولاتية بولاية جيجل، مجلة دراسات جبائية، مجلد 12، عدد، 22، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، 2023، ص112.

(4) نور الدين دردوري، عبد الله عنيشل، أثر التحفيزات الجبائية على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر – دراسة قياسية للفترة من 1995 إلى 2021، جامعة غرداية الجزائر، مخبر التنمية للإرتقاء بالمؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، مجلد 10، عدد 01، ص134.

الفصل الثاني : انعكاسات النظام الجبائي الجزائري على الاقتصاد الوطني.

سادسا: زيادة تنافسية المؤسسات:

تؤثر الضريبة على تنافسية المؤسسات من خلال تأثيرها على عوامل الإنتاج. فانخفاض الضرائب يساعد من جهة على زيادة الإنتاج، ومنه الاستفادة من مزايا الحجم الكبير من جهة، ومن جهة ثانية يعمل على تخفيض أسعار عوامل الإنتاج، مما يؤدي في النهاية إلى خفض تكاليف الإنتاج. ولهذا نجد الدول، سعيًا لزيادة تنافسية منتجاتها في الأسواق الخارجية، تقوم بإعفاء المنتجات المصدرة من الرسوم الجمركية ومن العديد من الضرائب المحلية، كالرسم على النشاط المهني والدفع الجزافي. (1)

سابعا: أثرها على الإنتاج:

يتأثر الإنتاج نتيجة تأثير الضرائب على عرض وطلب رؤوس الأموال الإنتاجية، فعرض رؤوس الأموال يتوقف على الادخار ومن ثم الاستثمار، بينما تؤدي الضرائب إلى نقص الادخار وقلة رؤوس الأموال، خصوصًا في حالة الضرائب المباشرة لأن عبئها يقع على دخل الطبقات الغنية بصورة أكبر أما الطلب على رؤوس الأموال الإنتاجية فإنه يتأثر بمقدار الربح المتحقق فإذا كان فرض الضريبة يؤدي إلى قلة الربح، فطبيعة الحال يقل الطلب عليها، أما إذا زاد عليها زاد الربح فإن الطلب يزداد عليها. (2)

كما أن فرض الضرائب يزداد من تكاليف الإنتاج، ويقلل من أرباح المنتجين، ما يضعف الحافز نحو العمل والإنتاجية. ومع ذلك، قد تحدث الضرائب توسعًا في الإنتاج من خلال إعادة توزيع الموارد ومضاعفة الجهود للتعويض عن النقص الناتج عن فرض الضرائب. (3)

(1) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية، مرجع سابق، ص 169-170.

(2) سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي، بيروت، 2008 - ص 213.

(3) فيصل شياد، أثر الضرائب على الإستثمار والنمو الاقتصادي في الدول العربية، دراسة تحليلية قياسية، جامعة سطيف، الجزائر، مجلد 11، عدد 01، 2022، ص 14.

الفصل الثاني : انعكاسات النظام الجبائي الجزائري على الاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: أثر الحوافز الجبائية على الجانب الاجتماعي:

لا تقتصر آثار الحوافز الجبائية على الجوانب الاقتصادية فحسب، بل تمتد أيضاً لتشمل البُعد الاجتماعي، باعتبار أن السياسات الجبائية تُوجّه في كثير من الأحيان لتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى معيشة المواطنين. فمن خلال دعم الأنشطة الاقتصادية ذات البُعد الاجتماعي، كما تُمكن من توجيه الموارد نحو قطاعات حيوية تمس الحياة اليومية للمواطن، مما يُضفي على هذه الحوافز طابعاً اجتماعياً يعزز الاستقرار والتماسك داخل المجتمع.

أولاً: مواجهة أزمة السكن:

يمكن استخدام السياسات الضريبية لمعالجة هذه المشكلة، وذلك عن طريق تقرير الإعفاءات والخصومات على رأس المال المستثمر في قطاع الإسكان، وتخفيض الضرائب على الأراضي المبنية لأغراض سكنية، بما يدفع ملاكها إلى استغلالها في مشاريع سكنية.⁽¹⁾

ثانياً: توجيه المعطيات الاجتماعية:

تلعب الضريبة دوراً في التأثير على السلوك الاجتماعي، من خلال تحفيز الزواج أو تثبيط الإنجاب عند مستوى معين، فيما يُعرف بشخصية الضريبة التي تراعي الأوضاع والمواقف الاجتماعية، كما تسهم الضريبة في التخفيف من حدة بعض الأزمات، كأزمة السكن، من خلال الإعفاءات الممنوحة لمداخل الإيجار أو شراء الأراضي لبناء المساكن الاجتماعية.⁽²⁾

ثالثاً: مواجهة المعوقات البيئية للتنمية:

تُعد السياسات الضريبية من أهم الأدوات التي تستخدمها الحكومات للحد من التلوث البيئي الناتج عن النشاط الاقتصادي، فيما يُعرف بالضريبة البيئية أو "الخضراء". ويتم ذلك من خلال فرض معدلات ضريبية مرتفعة نسبياً على الأنشطة الملوثة، أو رسوم على⁽³⁾ بعض الخدمات

(1) عمرو محمد يوسف محمد، مساهمة السياسات والتشريعات الضريبية في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر،

المعهد المصري لأكاديمية الإسكندرية للإدارة والمحاسبة ص 234.

(2) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية، مرجع سابق، ص 172.

(3) عمرو محمد يوسف محمد، مرجع سابق، ص 236 - 237 .

الفصل الثاني : انعكاسات النظام الجبائي الجزائري على الاقتصاد الوطني.

البيئية، أو عن طريق الحوافز والإعفاءات الضريبية لتشجيع استعمال التكنولوجيا الحديثة الصديقة للبيئة. (1)

رابعاً: توجيه الاستهلاك:

تؤثر الضرائب بشكل مباشر على مقدار دخل المكلفين بها من خلال إنقاصه، ويتحدد ذلك بحسب معدل الضريبة؛ فكلما كان المعدل مرتفعاً، كان تأثيره على الدخل أكبر، ويترتب على ذلك انخفاض حجم الاستهلاك. (2)

ويتوقف هذا الأثر على سياسة الدولة في استخدام الحصيلة الضريبية؛ فإذا جُمدت هذه الحصيلة، فإن الاستهلاك يتجه نحو الانخفاض، أما إذا استُخدمت في تقديم سلع وخدمات، فإن نقص الاستهلاك من جانب الأفراد يُعوّض بزيادة استهلاك الدول (3)

خامساً: تخصيص الموارد:

يظهر هذا الأثر من خلال تحويل الموارد إلى الاتجاهات المطلوبة كما يمكن للضرائب أن تؤثر على حجم الإنتاج وتركيبه في الاقتصاد، وقد ينتج عن ذلك آثار مفيدة، كالتقليل من استهلاك السلع الضارة عبر فرض ضرائب مرتفعة، أو دعم السلع المفيدة للنمو الاقتصادي عبر الامتيازات الضريبية، مما يعزز التنمية المتوازنة إقليمياً بتوجيه الموارد إلى المناطق المحتاجة. (4)

سادساً: توزيع الدخل والثروة وتحقيق العدالة الاجتماعية:

يُعد تحقيق العدالة الاجتماعية من أهم الأهداف الاجتماعية للسياسة الضريبية. وتشير العدالة الاجتماعية إلى ضمان حد أدنى من المعيشة للمواطنين، وتقليل درجة التفاوت في الثروات أو (5)

(1) عمرو محمد يوسف محمد، مرجع سابق، ص 236 - 237 .

(2) محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص 172.

(3) حنان شلغوم، مرجع سابق، ص 41.

(4) فيصل شياد، مرجع سابق، ص 15.

(5) السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 916 -

الفصل الثاني : انعكاسات النظام الجبائي الجزائري على الاقتصاد الوطني.

الدخول، وتحقيق تكافؤ الفرص، و إرساء التنافس بين تضحيات المساهمين في سبيل المساهمة المالية وبين المقدرة التكاليفية. (1)

سابعاً: اثرها على الادخار:

إن فرض الضريبة يؤدي إلى تخفيض الدخل المتاحة للادخار لدى الأفراد، مما يعني انخفاض المدخرات، غير أن الضرائب المفروضة على الطبقات الفقيرة لا تؤثر كثيراً في الادخار، لأنها لا تملك فائضاً تذخره، في حين أن الطبقات ذات الدخل المرتفع قد تضحى بجزء من مداخيلها للحفاظ على مستوى معيشتها. (2)

الفرع الثالث: شروط فعالية الحوافز الجبائية:

يُعد تحقيق فعالية الحوافز الجبائية رهيناً بتوافر جملة من الشروط التي تضمن حسن توجيهها وتحقيق الأهداف المرجوة منها. وتنقسم هذه الشروط إلى متطلبات مرتبطة بطبيعة الحوافز الجبائية ذاتها من حيث وضوحها وتوافقها مع احتياجات المكلفين، وأخرى متعلقة بكفاءة الإدارة الجبائية وقدرتها على تطبيق هذه الحوافز ومتابعة آثارها على أرض الواقع.

أولاً: شروط خاصة بالحوافز الجبائية نفسها:

إن نجاح عملية التحفيز الضريبي وتشجيع الاستثمارات يتطلب من المستثمر اتباع مجموعة من الشروط والسياسات التي تضعها السلطات، حتى يتمكن من الحصول على الحوافز الجبائية، ومن أبرز هذه الشروط:

- مدى مساهمة المشروع الاستثماري في زيادة التدفقات النقدية الداخلة من العملات الأجنبية.
- وضع ضوابط مرتبطة بنقل التكنولوجيا، خاصة بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

(1) السيد عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص 916 - 917

(2) محمود جمام، مرجع سابق، ص 64 .

الفصل الثاني : انعكاسات النظام الجبائي الجزائري على الاقتصاد الوطني.

- يجب أن تقتصر سياسة التحفيز الضريبي على أوجه النشاط المفيدة، المهمة، والأساسية للمجتمع وتقدمه الاقتصادي، مع ضرورة تناسبها مع درجة أهمية كل نشاط⁽¹⁾
- يتعين أن تتناسب أهمية التخفيضات والإعفاءات مع أهمية النشاط.
- ينبغي أن يصاحب التخفيض في أسعار الضريبة على أرباح الأنشطة الاقتصادية المرغوب فيها، زيادة في معدلات الضريبة على أرباح الأنشطة غير المرغوبة.⁽²⁾
- يجب تجنب اتخاذ القرارات تحت ضغوط سياسية أو تعقيد الإجراءات وتضييع الوقت، حتى لا تضعف عزيمة المستثمرين ولا تحدّ من رغبتهم في الاستثمار.
- من الضروري تقييم مردودية الحوافز الضريبية الممنوحة في إطار سياسة التحفيز، وذلك لمعرفة مدى فعاليتها، ويستوجب هذا التقييم توفر إحصاءات متعددة حول:
 - حجم الاستثمارات الجديدة التي تم إنشاؤها في ظل القوانين المنظمة لهذه الحوافز.
 - توزيع هذه الاستثمارات بين الصناعات المختلفة.
 - حجم رأس المال المستثمر.
 - حجم المال المستخدم والأجور الموزعة سنوياً.⁽³⁾
- ضرورة تشغيل عدد معين من العمالة الوطنية في كل المستويات التنظيمية.
- تحديد نسبة معينة من الإنتاج للتصدير.
- تحديد حجم وطاقة الإنتاج بالمشروع سنوياً⁽⁴⁾

(1) زيدان زهية، مرجع سابق، ص 155.

(2) جنيدي خليفة، أ. زيري بن قويدر، التحفيزات الضريبية كأداة لجلب الإستثمار الأجنبي المباشر في التشريع الجزائري، جامعة عمار تليجي الأغواط، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، مجلد 10، عدد 03، ص 46.

(3) بن تريدي يحي، فعالية التحفيزات الجبائية في تشجيع الإستثمار بالجزائر - دراسة حالة جهاز ANADE للفترة 2010/2019، جامعة البلدية 02، مجلة دراسات جبائية، مجلد 12، عدد 12، 2023، ص 100.

(4) دهامشي سميرة، فنوش بشرى، التحفيزات الجبائية ودورها في دعم نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة - دراسة ميدانية في مديرية الضرائب ولاية قالمة، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة 08 ماي 1954 قالمة، ص 2021/2022، ص 49.

الفصل الثاني : انعكاسات النظام الجبائي الجزائري على الاقتصاد الوطني.

ثانيا: شروط خاصة بإدارة الحوافز الجبائية:

لا تتوقف فعالية المزايا الضريبية على مجرد تنظيمها، بل ترتبط بعملية تفسيرها وتطبيقها في المجالات المختلفة. فبعض القوانين لا يتم تطبيقها تلقائياً، بل تتطلب غالباً اتباع إجراءات إدارية لتحديد المنشآت المعنية بها.

- يجب أن تتوفر الرقابة على إدارة كافة الحوافز الضريبية، لضمان الشفافية الكاملة في تحقيق الأهداف المرجوة. (1)
- يجب تبسيط إجراءات الحصول على الحوافز الجبائية، وإعلام المؤسسات بأشكال هذه الحوافز ومدى أهميتها بالنسبة لأنشطتهم. (2)

(1) جنيدي خليفة، أ. زيري بن قويدر، مرجع سابق، ص 46

(2) مريم بلحاج، نفيسة زواوي، مدى فعالية التحفيزات الجبائية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية – دراسة ميدانية لمؤسستي EDIV و ling. Gaz لسنة 2023، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2023/2022، ص 8.

الفصل الثاني : انعكاسات النظام الجبائي الجزائري على الاقتصاد الوطني.

خلاصة الفصل:

تعد الحوافز الجبائية في الجزائر اداة استراتيجية تهدف الى دعم الاستثمار وتشجيع الأنشطة الاقتصادية ذات الأولوية. وقد ساهمت هذه الامتيازات في جذب رؤوس الاموال وتطوير بعض القطاعات الإنتاجية، لاسيما في المناطق المعزولة او ذات الطابع التنموي الخاص. من الناحية الإيجابية، مكانة هذه السياسة من تعزيز فرص الشغل ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق نوع من التوازن الجهوي. غير ان لهذه الحوافز ايضا اثارا سلبية، لاسيما حين تمنح دون دراسة دقيقة او رقابه صارمه، مما يؤدي احيانا الى استقلالها لأغراض غير منتجه او تهرب ضريبي مموه، فضلا عن تأثيرها على مداخل الخزينة العمومية. وعليك، فان نجاح هذه السياسة يتوقف على مدى قدرتها على تحقيق التوازن بين تشجيع الاستثمار والحفاظ على العدالة الجبائية واستدامه الموارد المالية للدولة، مع ضروره مراجعتها وتقييمها بشكل دوري لضمان فعاليتها ومردوديتها .

خاتمة:

يتضح لنا من خلال هذه الدراسة أن النظام الجبائي يشكل أداة فعّالة في توجيه الاقتصاد الوطني، لا سيما من خلال الأحكام والحوافز الجبائية التي تهدف إلى دعم الاستثمار وتحريك عجلة التنمية. وقد أبرزنا كيف تسعى السياسة الضريبية في الجزائر إلى التوفيق بين تمويل خزينة العمومية وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. ورغم ما تحقق من مكاسب، إلا أن فعالية النظام الجبائي لا تزال بحاجة إلى المزيد من الإصلاح لضمان الشفافية والعدالة وتحسين الأداء الاقتصادي. وعليه، فإن تطوير السياسة الجبائية يظل من أولويات الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة

النتائج:

- يُعتبر النظام الضريبي الجزائري الأداة الفعلية لترجمة السياسة الضريبية إلى واقع عملي، إذ يشكل أحد المكونات السياسية للسياسة المالية التي تهدف إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية من خلال توظيف أدوات ضريبية.
- جاء الإصلاح الجبائي كضرورة حتمية فرضتها التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي أعقبت الصدمة النفطية، وكان يهدف بالأساس إلى تبسيط النظام الضريبي وتعزيز مبادئ العدالة والشفافية، وتُعد الضريبة على الدخل الإجمالي، والضريبة على أرباح الشركات، والرسم على القيمة المضافة من أبرز الضرائب التي انبثقت عن عملية الإصلاح الضريبي في الجزائر.
- تُساهم الحوافز الجبائية بشكل فعّال في دعم الاقتصاد الوطني من خلال جذب الاستثمار وخلق فرص العمل وتعزيز الإنتاج المحلي، مما يؤدي إلى زيادة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال، وهو ما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي والعائدات الجبائية على المدى الطويل.
- إن الحوافز الجبائية، رغم أهميتها، لا تشكل عاملاً كافياً بمفردها لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، ما لم تُرافق بعوامل سياسية أخرى كاستقرار اقتصادي وسياسي، وتوفر البنية التحتية المناسبة، واليد العاملة المؤهلة، والموارد الأولية، إلى جانب تهيئة مناخ استثمار جاذب.
- الإفراط في منح الحوافز الضريبية له عدة آثار سلبية، أبرزها تشجيع الغش والتهرب الضريبي، إضافة إلى إهدار موارد الخزينة العمومية.
- تُعد العلاقة بين الضريبة والاستثمار علاقة تفاعلية، حيث إن تحقيق عائدات ضريبية مرتفعة يتطلب وجود استثمارات نشطة وفعالة، وفي المقابل، فإن نمو الاستثمارات يتطلب وجود نظام

ضريبي مشجع ومحفز. لذلك من المهم أن تعمل الدولة على تقليص العبء الضريبي بهدف جذب المستثمرين وإنشاء المزيد من المؤسسات، مما يُسهم في توسيع القاعدة الضريبية وزيادة الإيرادات الجبائية على المدى الطويل.

- كلما كان قانون الضرائب مبسطاً وواضحاً، سهل على المكلفين استيعابه، مما يعزز وعيهم الضريبي ويدفعهم إلى الالتزام الطوعي بأحكامه.

التوصيات:

- تشجيع الحوار الجبائي بين الدولة والمتعاملين الاقتصاديين لضمان ملائمة القوانين للواقع.
- تقييم دوري للأثر الاقتصادي للأحكام الجبائية لتعديلها وفق أولويات المرحلة .
- تعزيز التنسيق بين السياسة الجبائية والسياسات الاقتصادية الأخرى لضمان التكامل والفعالية.
- فرض ضرائب تصاعدية على الدخل المرتفعة للحد من الاستهلاك المفرط وتحقيق العدالة في توزيع الموارد.
- سن قوانين صارمة للحد من التهرب الجبائي ومكافحة الفساد الإداري.
- إلغاء الحوافز الضريبية غير الفعالة التي تسبب خسائر دون أثر على النمو الاقتصادي، لذا يجب حصرها في المشاريع التي تساهم فعلياً في التنمية الاقتصادية، وتخلق قيمة مضافة وفرص عمل، خاصة تلك التي تستخدم المواد الأولية المحلية.
- ينبغي تقييم الحوافز وفق معياري الكفاءة (موازنة المنافع والتكاليف) والفعالية (تحقيق التراكم الرأسمالي وتوسيع الاستثمارات).
- تجنب الإفراط في منح الحوافز الجبائية بدون دراسة معمقة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر:

أ- النصوص القانونية:

- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ، المديرية العامة للضرائب ، وزارة المالية ، الجزائر ، جانفي ، 2024 ، مرسوم تشريعي رقم 93-18 المؤرخ في 29 ديسمبر 1993 ، المتضمن لقانون المالية لسنة 1994.
- قانون الرسوم على رقم الأعمال، المديرية العامة للضرائب ، وزارة المالية ، الجزائر ، 2024 ، أمر رقم 94-03 المؤرخ في 31 ديسمبر 1994 المتضمن قانون المالية لسنة 1995.
- قانون رقم 22-18 المؤرخ في: 28 يوليو 2022، المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 50 المؤرخة في: سنة 2022 .
- منشور رقم: 09، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2024، المؤرخ في: 12 فيفري 2024 .

ثانياً: المراجع:

1- المؤلفات :

- حميد بوزيدة، جباية المؤسسات دراسة تحليلية في النظرية العامة للضريبة الرسم على القيمة المضافة: دراسة نظرية وتطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 3، دس.
- رضا خلاصي، شذرات النظرية الجبائية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
- سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارنة، الدار الجامعية للنشر والطبع و التوزيع، الإسكندرية، 2000.
- سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي، بيروت، 2008 .
- السيد عطية عبد الواحد، مبادئ وإقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000 .
- صلاح زين الدين، الإصلاح الضريبي، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، 2000 .
- عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الإقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 .

- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005.
- عبد المجيد قدي، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة 1992-2004، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005.
- محمد عباس محرز، إقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة، الجزائر، ط 05، 2013.
- المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، د س ن.
- ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2016
- 2- المقالات:**
 - إلهام بوجعدار، سناء العايب، دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي - حالة الجزائر، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 02، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، عدد 03، 2015.
 - بن تريدي يحي، فعالية الحوافز الجبائية في تشجيع الاستثمار بالجزائر - دراسة حالة جهاز ANADE للفترة 2010/2019، جامعة البلديّة 02، مجلة دراسات جبائية، المجلد 12، العدد 12، 2023 .
 - بهناس العباس، السياسة الجبائية ومعايير تقييم فعاليتها ، المركز الجامعي بالجلفة، د م، د ع، د م.
 - تاعبد الله وفاء، د. عبد القادر حفاي، واقع السياسة الجبائية في الجزائر بعد إصلاحات 1991 في ظل حتمية تحقيق هدف الإحلال الجبائي، جامعة تليجي عمار الأغواط، الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، مجلد 08، عدد 01، 2021.
 - جنيدي خليفة، أ. زيري بن قويدر، الحوافز الضريبية كأداة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر في التشريع الجزائري، جامعة عمار تليجي الأغواط، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، المجلد 10، العدد 03 .
 - حنه نعيم فهيم، تقييم سياسة الحوافز الضريبية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية- دراسة اقتصادية لتجربتي مصر وسوريا -، الاستثمارات والتنمية وتحديات القرن الحادي والعشرين، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، الإسكندرية، 2003.

- رجال ناصر، الضغط الضريبي كحافز للتهرب والغش الضريبي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، عدد 18، 2013 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي ، الجزائر.
- رجال ناصر، موفق سهام ، الضغط الضريبي كحافز للتهرب والغش الضريبي، مجلة العلوم الإدارية والمالية ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، الجزائر ، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر ، عدد 01 ،مجلد ، 02 ، 2018.
- زرزور بنولي، حوافز وضمانات جلب المستثمر الأجنبي في الجزائر وفق قنون الاستثمار 18-22، مجلد 08، عدد02، 2023 .
- زهية لموشي، الامتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنويع الإنتاجي بالجزائر، مجلة "المجال العلمي"، جامعة الجزائر 3، المجلد 6، العدد 11، جانفي 2018.
- زهير بن دعاس، حدود قياس الضغط الجبائي في الجزائر 2000-2017، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 19، العدد 1، جامعة سطيف 1، الجزائر.
- زواق الحواس ، فعالية السياسة الضريبية في توجيه الاستثمار لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة سطيف 01 ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، عدد15 ، 2016 .
- زيدان زهية، دور الحوافز الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: قراءة في قانون الاستثمار 18-22، جامعة البليدة 2، الجزائر،، مجلة دراسات جبائية، المجلد 11، العدد 2.
- زين راضية، سياسة التحفيز الجبائي وفعاليتها في ترقية المقاولاتية على المستوى المحلي - تجربة المشاريع المقاولاتية بولاية جيجل، مجلة دراسات جبائية، المجلد 12، العدد، 22، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2023.
- سعيد زنات، فاطمة عويّنة، من منظور الجباية المحلية في النظام الجبائي الجزائري: ماذا يعني التخلي عن النشاط المهني TAP واستحداث رسم محلي للتضامن ILS وفقا للتدابير الجبائية لقانون المالية لسنة 2024؟، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة المسيلة، جامعة البليدة 02، المجلد 09، العدد 01، 2024 .

- سليمان عادل، شليق رابح، أدوات وأهداف السياسة الضريبية كأحد السياسات المالية الاقتصادية العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية، جامعة غرداية - جامعة الجلفة، العدد 1، جانفي 2018.
- شليخي الطاهر، محتوى الحوافز الجبائية المقدمة لتشجيع الاستثمار في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية، العدد 2، 2019.
- صفاء زايدي سعاد قولي، الاعفاءات الضريبية للمؤسسات الناشئة دراسة تحليلية لتجربة الجزائرية، مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية و الإدارية مجلد 6 العدد 2 اكتوبر 2022 .
- طالبي محمد، أثر الحوافز الجبائية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة البليدة .
- عفيف عبد الحميد، عوينان عبد القادر فعالية الحوافز الضريبية في تطوير الاستثمار - حالة الجزائر 2010 - 2018 - جماعة آكلي محمد أولحاج البويرة، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد 20، عدد 02، 2020 .
- عفيف عبد المجيد، دور السياسة الضريبية في تحسين بعض المؤشرات الاجتماعية: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2014، د ع، د س، جامعة سطيف.
- عمرو محمد يوسف محمد، مساهمة السياسات والتشريعات الضريبية في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر، المعهد المصري لأكاديمية الإسكندرية للإدارة والمحاسبة.
- فيصل شياد، أثر الضرائب على الإستثمار والنمو الاقتصادي في الدول العربية، دراسة تحليلية قياسية، جامعة سطيف، الجزائر، مجلد 11، عدد 01، 2022 .
- لشلح الصافية، الإصلاح الضريبي، الأسباب، الدوافع والأهداف، جامعة الأغواط، الجزائر، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة -، عدد 04، 2016.
- لوالبية فوزي، فلسفة النظام الضريبي وهيكله في الجزائر، مجلة مفاهيم الدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة، جامعة زيان عاشور، الجلفة، عدد 05، 2019 .
- محمد بوطالعة، نسيم بوكحيل، التوجه نحو سياسة تحفيز جبائي لتوسيع الوعاء الضريبي: بالإشارة لحالة الجزائر، جامعة أم البواقي، المركز الجامعي - ميله، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 3، 2015.

- ناصر شارفي، سامي مباركي، الغش الضريبي في الجزائر: أشكاله وسبل مكافحته ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، العدد 48.
 - ناصر مراد، تقييم فعالية الإصلاح الضريبي في الجزائر، جامعة البليدة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، مجلة العلوم والاقتصاد والتسيير والتجارة ، د ع، دس .
 - نشيدة معزوز، دور الحوافز الجبائية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر خلال التسعينات، مذكرة ماجستير، مرجع سابق، 2005.
 - نور الدين دردوري، عبد الله عنيشل، أثر الحوافز الجبائية على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر - دراسة قياسية للفترة من 1995 إلى 2021، جامعة غرداية الجزائر، مخبر التنمية للإرتقاء بالمؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 10، العدد 01 .
 - يوسف قاشي، إشكالية تحقيق العدالة في النظم الضريبية مع الإشارة إلى حالة الجزائر جامعة البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 5، العدد 2، 2016.
- 3- الرسائل والمذكرات والأطروحات:**
- أ- أطروحات الدكتوراه:**
- احمد وshan، متطلبات تكيف النظام الضريبي الجزائري في ظل تحديات التجارة الإلكترونية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، قسم العلوم الاقتصادية، شعبة العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2016/ 2017 .
 - بن سونة، أثر الحوافز الجبائية على إنتاجية المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات،-2023.
 - حداد فريد، آفاق السياسة الجبائية في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، فرع علوم التسيير م التسيير، 2011-2012.

- حسناء قاسم ، السياسة الجبائية ودورها في الحد من مشكلات التلوث البيئي - دراسة تجارب دولية مع الإشارة إلى حالة الجزائر - ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم علوم المالية والمحاسبة، شعبة علوم المالية والمحاسبة ، تخصص ، محاسبة وجباية ، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف ، ، 2021/2022 .

- خيرى عثمان فريز، فرج عبد العالي، السياسة الضريبية وأثرها على التصدير، دكتوراه في الاقتصاد والمالية، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع.

- رضا خلاصي، تحليل ظاهرة الغش الجبائي، دراسة حالة الجزائر في الفترة 1991-2002، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التسيير، 2007/2008 .

- كنتاش سميرة، أثر السياسة الجبائية على أداء سوق العمل - دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات العمل، جامعة الجزائر 3، 2020-2021، ص. 23.

- لحول إبراهيم، أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2017، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (نظام ل.م.د) ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد المالية العامة، 2019/2020 .

- محمود جمام، النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص، علوم إقتصادية، أم البواقي، 2009 / 2010.

ب-الماجستير:

- بلوفاي عبد المالك، أثر الإصلاح الاقتصادي على فعالية النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1992-2008، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير و العلوم التجارية، تخصص مالية دولية، 2011/2012.

- حنان شلغوم، أثر الإصلاحات الضريبية في الجزائر وانعكاساته على المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة الشركة الجزائرية للمياه منطقة قسنطينة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،

جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، قسنطينة، 2011/2012.

- عزيزي إسماعيل، دور النظام الضريبي في معالجة الإختلالات الاقتصادية مع - دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري خلال الفترة (2000-2007)-، مكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص التحليل الاقتصادي، ص 2008/2009 .
- نشيدة معزوز، دور الحوافز الجبائية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر خلال التسعينات، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب - البليدة، كلية التسيير والعلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نفود مالية وبنوك، البليدة، 2005.

ت-الماستر

- بلال حميد، السياسة الضريبية في الجزائر، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، تخصص القانون العام للأعمال، 2014/2015 .
- بوشوكة نور الهدى، حاجي حميدة، السياسة الضريبية ودورها في تفعيل النمو الاقتصادي - دراسة حالة مؤسسة الرستم طاكسي-، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة ابن خلدون تيارت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية، 2014/2015.
- بومراح سالي، برينيس، لميس، أثر سياسة التحفيز الجبائي على الخزينة العمومية في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في القانون، جامعة 8 ماي 1945 - قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون عام، 2023-
- دهامشي سميرة، قنوش بشرى، الحوافز الجبائية ودورها في دعم نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة - دراسة ميدانية في مديرية الضرائب ولاية قالمة ،مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة 08 ماي 1954 قالمة، ص 2021/2022 .

- سارة أمدور، تهاني عطاطرة، تأثير الحوافز الجبائية على ترقية الاستثمار في التشريع الجزائري، مذكرة نيل شهادة الماستر، جامعة 8 ماي - 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم القانونية والإدارية، تخصص قانون عام، قالمة، 2020-2021.
- عجابي رانيا، بلعابد حليلة، أثر الحوافز الجبائية على دعم الاستثمار المحلي في الجزائر: دراسة حالة بمركز الضرائب قالمة، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، -2019-2020.
- مريم بلحاج، نفيسة زواوي، مدى فعالية الحوافز الجبائية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة ميدانية لمؤسستي EDIV و Gaz ling. لسنة 2023، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2022/2023.
- واكواك عبد السلام، فعالية النظام الضريبي في الجزائر - دراسة حالة بقباضة قمار ولاية الوادي -، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، 2011 / 2012.
- عباس خضرة، بختي خديجة، السياسة الضريبية ودورها في التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر 2000-2019 -، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة ابن خلدون تيارت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية معمقة، 2021/2022 .

4- المحاضرات:

- ركي حسن، محاضرات في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى ماستر جباية معمقة، تدقيق وحاسبة، جامعة 20 أوت سكيكدة 1955، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم الاقتصاد، 2020 / 2021.
- مفتاح فاطمة، النظم الضريبية الدولية، مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى ماستر، جامعة ابن خلدون تيارت، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2019/2020 .

- نسرين معاش، محاضرات وتمارين في جباية المؤسسة، موجهة لطلبة السنة الثالثة إدارة أعمال والسنة الثالثة مالية المؤسسات، مطبوعة بمقياس جباية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، السنة الجامعية 2020/2019 .

5- الملتقيات:

- شلالي عبد القادر، عمارة منال، محمد هاني، أثر الإصلاحات الضريبية على النظام الجبائي الجزائري، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير وبالإشتراك مع جمعية التسويق فرع بويرة، الملتقى الوطني حول: مساهمة النظام الجبائي في تنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، يومي 18-19 أفريل، 2018.

فهرس المحتويات:

شكر

إهداء

01.....مقدمة

الفصل الأول: النظام الجبائي كآلية لتوجيه الاقتصاد الوطني.

04.....المبحث الأول: ماهية النظام الجبائي

05.....المطلب الأول: مفهوم النظام الجبائي

06.....الفرع الأول: مفاهيم عامة

06.....أولاً: تعريف النظام الضريبي

07.....ثانياً: تعريف الضريبة

07.....ثالثاً: التمييز بين الضريبة والرسم

08.....الفرع الثاني: أسس النظام الجبائي

09.....أولاً: السياسة الجبائية

09.....ثانياً: التشريع الجبائي

09.....ثالثاً: الإدارة الجبائية

10.....الفرع الثالث: أركان النظام الجبائي

10.....أولاً: الهدف

10.....ثانياً: الوسيلة

11.....المطلب الثاني: إصلاح النظام الجبائي الجزائري

12.....الفرع الأول: إصلاح النظام الجبائي الجزائري قبل وبعد 1991

12.....أولاً: بنية الإصلاح الجبائي الجزائري قبل 1991

14.....ثانياً: بنية الإصلاح الجبائي بعد 1991

16.....الفرع الثاني: دواعي الإصلاح الجبائي

16.....أولاً: تعقيد وعدم استقرار النظام الجبائي

16.....ثانياً: ضعف الجهاز الإداري

16.....	ثالثاً: معدل العبء الجبائي.....
17.....	رابعاً: التغيرات الاقتصادية.....
17.....	خامساً: عدم ملائمة النظام الجبائي لمستجدات المرحلة الراهنة.....
17.....	سادساً: غياب العدالة الجبائية.....
17.....	سابعاً: عدم فعالية الحوافز الجبائية في توجيه الاستثمار.....
18.....	ثامناً: انتشار الغش و التهرب الجبائي.....
18.....	المبحث الثاني: ماهية السياسة الجبائية.....
18.....	المطلب الأول: مفاهيم متعلقة بالسياسة الجبائية.....
19.....	الفرع الأول: تعريف السياسة الجبائية.....
19.....	أولاً: التعريف الأول.....
19.....	ثانياً: التعريف الثاني.....
20.....	الفرع الثاني: مبادئ السياسة الجبائية.....
20.....	أولاً: قاعدة الاقتصاد في النفقات.....
20.....	ثانياً: قاعدة الملاءمة.....
20.....	ثالثاً: قاعدة اليقين.....
21.....	رابعاً: قاعدة العدالة.....
21.....	الفرع الثالث : أدوات السياسة الجبائية
21.....	أولاً :التخفيض والإعفاء والجبائي.....
21.....	أ- التخفيضات الجبائية
22.....	ب- الاعفاء الجبائي.....
23.....	ثانيا: نظام الاهتلاك وإمكانية ترحيل الخسائر.....
23	أ: نظام الاهتلاك.....
24.....	ب: إمكانية ترحيل الخسائر.....
24.....	الفرع الرابع: العلاقة بين السياسة الجبائية والاقتصاد الوطني

أولاً: علاقة السياسة الجبائية بالاستقرار الاقتصادي.....	24
ثانياً: علاقة السياسة الجبائية بالسياسة الاقتصادية والمالية.....	25
ثالثاً: علاقة السياسة الجبائية بالتوازن الاقتصادي.....	25
المطلب الثاني : محددات ومؤشرات السياسة الجبائية.....	26
الفرع الأول محددات السياسة الجبائية	26
أولاً: الضغط الجبائي	26
ثانياً : الغش الجبائي.....	27
الفرع الثاني : مؤشرات كفاءة السياسة الجبائية.....	29
أولاً : المؤشرات الاقتصادية.....	29
ثانياً: المؤشرات التقنية.....	30
ثالثاً: المؤشرات المالية	30
رابعاً: المؤشرات الاجتماعية	31

الفصل الثاني: انعكاسات النظام الجبائي الجزائري على الاقتصاد الوطني

المبحث الأول: الحوافز الجبائية المكرسة في التشريع الجزائري.....	34
المطلب الأول: الحوافز الجبائية الممنوحة في إطار الاستثمار 22/18.....	36
الفرع الأول: نظام تحفيز القطاعات ذات الأولوية.....	36
أولاً: مرحلة الإنجاز.....	37
ثانياً: مرحلة الإستغلال.....	39
الفرع الثاني: نظام تحفيز المناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة	39
أولاً: مرحلة الإنجاز.....	39
ثانياً: مرحلة الإستغلال.....	40
الفرع الثالث: نظام تحفيز الاستثمارات المهيكلية.....	40

أولاً: مرحلة الإنجاز.....	40
ثانياً: مرحلة الإستغلال.....	40
المطلب الثاني: الحوافز الجبائية الممنوحة في إطار قانون الضرائب.....	41
الفرع الأول: في إطار قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.....	41
أولاً: الضريبة على الدخل الإجمالي IRG.....	41
ثانياً: الضريبة على أرباح الشركات IBS.....	46
ثالثاً: الإعفاء من الرسم على النشاط المهني TAP.....	48
رابعاً: الضريبة على الرسم العقاري TF.....	49
خامساً: الضريبة الجزافية الوحيدة IFU.....	51
الفرع الثاني: الحوافز الجبائية المفروضة على الرسوم على رقم الأعمال TCA.....	53
أولاً: الرسم على القيمة المضافة TVA.....	53
المبحث الثاني: آثار الحوافز الجبائية.....	57
المطلب الأول: آثار الحوافز الجبائية على الاستثمار.....	58
الفرع الأول: آثار الحوافز الجبائية على الاستثمار المحلي.....	58
أولاً: تحسين القدرة الشرائية.....	58
ثانياً: تحسين مناخ الاستثمار.....	59
ثالثاً: تعزيز الاستثمار.....	59
رابعاً: تخفيض تكلفة الاستثمار وزيادة إنشاء المشاريع.....	59
خامساً: خلق فرص عمل.....	60
سادساً: تعزيز التنمية في المناطق المستهدفة.....	61
الفرع الثاني: آثار الحوافز الجبائية على الاستثمار الأجنبي المباشر.....	61
أولاً: جلب رؤوس الأموال.....	63
ثانياً: جذب التكنولوجيا.....	63
ثالثاً: جذب الخبرات الإدارية والتسويقية.....	64
رابعاً: توفير العملة الصعبة.....	64
المطلب الثاني: آثار الحوافز الجبائية على المؤسسات الأخرى.....	65

65.....	الفرع الأول: آثار الحوافز الجبائية على الجانب الاقتصادي.
65.....	أولاً: الابتكار التجاري.
65.....	ثانياً: ترقية الإنتاج الوطني.
66.....	ثالثاً: تشجيع التصدير.
67.....	رابعاً: توسيع الوعاء الضريبي.
67.....	خامساً: آثارها على الناتج المحلي الخام خارج المحروقات.
68	سادساً: زيادة تنافسية المؤسسات.
68.....	سابعاً: آثارها على الإنتاج.
69.....	الفرع الثاني: آثار الحوافز الجبائية على الجانب الاجتماعي.
69.....	أولاً: مواجهة أزمة السكن.
69.....	ثانياً: توجيه المعطيات الاجتماعية.
69.....	ثالثاً: مواجهة المعوقات البيئية للتنمية.
70.....	رابعاً: توجيه الاستهلاك.
70.....	خامساً: تخصيص الموارد.
70.....	سادساً: توزيع الدخل والثروة وتحقيق العدالة الاجتماعية.
71.....	سابعاً: آثارها على الادخار.
71.....	الفرع الثالث: شروط فعالية الحوافز الجبائية.
71.....	أولاً: شروط خاصة بالحوافز الجبائية نفسها.
73.....	ثانياً: شروط خاصة بإدارة الحوافز الجبائية.
74.....	خاتمة.

قائمة المصادر والمراجع

ملخص

ملخص:

تهدف هذه المذكرة إلى دراسة فعالية النظام الجبائي الجزائري في دعم الاقتصاد الوطني من خلال دوره في تعبئة الموارد، تشجيع الاستثمار، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تمحورت إشكالية الدراسة حول: هل تشكل الأحكام الجبائية ركيزة داعمة للاقتصاد الوطني وتلبي حاجاته، أم أنها تمثل عائقاً أمام تطوره؟ ما مدى فعالية الأحكام الجبائية في تلبية حاجات الاقتصاد الوطني؟ وهل الأحكام الجبائية في التشريع الجزائري كفيلة بدعم الاقتصاد الوطني، وما مدى تأثيرها فيه؟

تضمنت الدراسة تحليلاً لمفاهيم النظام الجبائي وأركانه، وكذا مراحل إصلاحه، إضافة إلى بحث أدوات السياسة الجبائية كالإعفاءات والتخفيضات. كما تم التطرق للحوافز الجبائية في التشريع الجزائري وآثارها على الاستثمار المحلي والأجنبي، وعلى مختلف المؤسسات والقطاعات.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتفسير العلاقة بين النصوص الجبائية وواقع الأداء الاقتصادي، مع توظيف بيانات نوعية وكمية.

وتوصلت المذكرة إلى أن الأحكام الجبائية تمثل أداة فعالة لتحفيز النمو، لكنها ما تزال تعاني من ضعف في التطبيق، غياب العدالة الجبائية، وتفشي التهرب الضريبي، ما يقلل من أثرها. لذا توصي الدراسة بضرورة تعميق الإصلاحات وتحسين فعالية الإدارة الجبائية لتحقيق أهداف التنمية.

Abstract:

This dissertation aims to study the effectiveness of the Algerian tax system in supporting the national economy by examining its role in revenue generation, encouraging investment, and achieving economic and social development. The study revolves around the following key question: Do the tax provisions constitute a supportive framework for the national economy and meet its needs? Do they represent an obstacle or an incentive? To what extent do these tax provisions meet the needs of the national economy? And do they contribute to the development of Algerian tax legislation in a way that supports the national economy, and what is their impact? The study includes an analysis of the concepts of the tax system and its components, as well as the stages of its reform. It also examines the tools of tax policy such as exemptions and reductions. Moreover, it addresses the tax incentives provided by Algerian legislation and their impact on both local and foreign investment, and on various institutions and sectors. The study adopted the descriptive analytical method to interpret the relationship between tax legislation and economic performance, employing both qualitative and quantitative data. The dissertation concludes that while tax provisions are considered a tool to stimulate growth, they suffer from weak implementation, lack of tax justice, and the spread of tax evasion, which reduces their impact. Therefore, it is essential to continue reform efforts and improve administrative efficiency in order to achieve development goals.